الإجماع عند ابن مالك
بين الحقيقة والادّعاء

إعداد الدكتور

عبدالحى محمد عبدالحى محمود

المدرس فى قسم اللغويات فى كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر ــ فرع الزقازيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ﷺ) إمام النبيين، وخاتم المرسلين، ورحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد ...

فالإجماع أصل من أصول النحو المهمة، ودليل من أدلته المعتبرة، وحجة من حججه القاطعة[1]؛ لكثرة علمائه، وفحصهم عن دقائق النحو[2].

"والمراد به: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة"[3].

وقد جعله السيوطى فى المرتبة الثانية بعد السماع. وقبل القياس، فأدلة النحو عنده أربعة مرتبة هكذا: السماع، والإجماع والقياس، واستصحاب الحال.

فالسماع مقدَّم؛ لأن الشرع واللغة يؤخذان عنه وبه، "وكل من الإجماع والقياس لابد له من مستند من السماع"[4].

---

(١) قال أبو البركات الأنبارى: "الإجماع حجة قاطعة".
ـ لمع الأدلة فى أصول النحو (٩٨) تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغانى (مطبعة الجامعة السورية ـ ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م).

(٢) ينظر: الإجماع فى الدراسات النحوية للدكتور/ حسين رفعت حسين (٣١) (عالم الكتب ـ القاهرة ـ ط: الأولى ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م)، وأصول النحو العربى للدكتور/ حمود أحمد نحلة (٨١) (دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ ط٢٠٠٢م)، وأصول النحو العربى للدكتور/ محمود سليمان ياقوت (٥٧٦) (دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ ط٢٠٠٠م).

(٣) الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى (١٤٦) تحقيق الأستاذ الدكتور/ حمدى عبدالفتاح مصطفى خليل (مطبعة الجريسى ـ القاهرة ـ ط: الثانية ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

(٤) المصدر السابق (٧٢).

والإجماع مقدَّم على القياس؛ لأن الإجماع سماع؛ فهو مُنتَزع من استقراء هذه اللغة، وناشئ عنه، أما القياس فهو عقل يستند إلى سماع[1].

وقد أفرد ابن جنى فى خصائصه بابا للإجماع بيَّنَ فيه متى يكون حجة؟ وهل تجوز مخالفته؟ وفرق بين الإجماع فى الفقه والإجماع فى اللغة .

قال (رحمه الله تعالى) : "باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة. اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا عطاك خصمُك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص فمتى إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ. كما جاء النص عن رسول الله (ﷺ) من قوله: "**أمتى لا تجتمع على ضلالة**"[2] وإنما هو علمٌ مُنتزَعٌ من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهْجة[3]، كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فكره، إلا أننا ــ مع هذا الذى رأيناه وسوَّغنا مُرتكبَه ــ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التى قد طال بحثها، وتقدم نظرها

(١) ينظر: الخصائص لابن جنى (١/ ١٨٩) تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار (المكتبة العلمية ــ ط: الثانية ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م)، والإجماع (٢٨) .

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجة فى سننه ــ كتاب الفتن ــ باب السواد الأعظم (جـ٢ ــ صـ١٣٠٣ ــ برقم ٣٩٥٠) تحقيق الأستاذ/ محمد فؤاد عبدالباقى (دار الفكر ــ بيروت ــ بدون) .

من حديث أنس (ﷺ) بلفظ: "إن أمتى لا تجتمع على ضلالة" .

(٣) الطريق: السبيل. تذكّر وتؤنّث . وطريق نَهْجٌ : بيِّنٌ، واضحٌ. ينظر: لسان العرب لابن منظور (طرق ــ ٤/ ٢٦٥)، و(نهج ٦/ ٤٥٥٤) تحقيق الأستاذ/ عبدالله على الكبير وآخرين (دار المعارف ــ مصر ــ بدون).

وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازا على كَلاكِل[1] ، والقوم[2] الذين لا نشك فى أن الله (سبحانه وتقدست أسماؤه) قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة فى الترجيب[3] له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدى طاعاتهم خادما للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعونا على فهمها، ومعرفة ما أمر به، أو نهى عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضه إتقانا، ويثابته عرفانا، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره ..." [4] .

فابن جنى يقيد حجية الإجماع بتسليم الخصم، وبسطه يده، وإلا فلا يكون إجماعهم حجة عليه، فالإجماع فى اللغة غير ملزم للمخالف؛ إذ لم يرد فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ.

ومع هذا فمخالفة الإجماع لا تجوز إلا للعالم المتقن، المحقق البحاثة، المدقق، الذى طال بحثه، وعمق فكره، وبَعُدَ عن الزيغ والهوى رأيه، فهذا خليلُ نفسه، وأبوعمرو فكره.

وعقّب السيوطى على كلام ابن جنى قائلا: "وقال غيره: إجماع النحاة على الأمور اللغوية مُعتبَرٌ، خلافا لمن تردد فيه وخَرقُه ممنوع، ومن ثَمَّ رُدَّ . وقال ابن الخشاب[5] فى

---

(١) الكَلْكَلُ، والكَلْكَالُ: الصدر من كل شئ ، أو ما بين التَّرقُوَتين، أو باطن الزَّوْر. اللسان (كلل ــ ٥/ ٣٩٢١) .

(٢) معطوفة على قوله : "الجماعة" .

(٣) الترجيب: التعظيم. والترجيب: أن تُدعَمَ الشجرةُ إذا كثر حملها لئلا تتكسر أغصانها .
المصدر السابق (رجب ــ ٣/ ١٥٨٣ ، ١٥٨٤) .

(٤) الخصائص (١/ ١٨٩، ١٩٠) .

(٥) هو ابو محمد عبدالله بن احمد بن الخشاب، من اهل بغداد مولدا ووفاة، قيل عنه: كان أعلم أهل زمانه بالنحو، من مصنفاته: المرتجل فى شرح الجمل للإمام عبدالقاهر الجرجانى ، توفى سنة ٥٦٧هـ .
تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى (٢/٢٩ ــ ٣١)، والأعلام للزركلى (٤/ ٦٧) ــ (دار العلم للملايين ــ بيروت، ــ ط: الخامسة ١٩٨٠م).

المرتجل"[1]: لو قيل: إن "مَنْ" فى الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولا، إجراء لها مجرى إن الشرطية، وتلك لا موضع لهـا مـن الإعراب ، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز"[2].

فابن الخشاب يجتهد ، ويبتكر آراء جديدة، يمكن الاعتداد بهـا إلا أنه يؤثر موافقة إجماع المتقدمين، ويتحرج من مخالفتهم.

ويبدو هذا جليا فيما نقله أبوحيان عن خَطَّاب الماردى[3] فـى نحو "عسى أن يقوم زيدٌ" قال: "قال أبوبكر خطاب: "أن يقوم" فاعـل بـ"عسى" هذا قول النحويين، وقد كان عندى قياسا أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله، كما تقول: يريد أن يضربك زيد، المعنـى: يريد زيد أن يضربك، وجاز أن يتوسط مفعول "عسى" ، كما توسـط خبر "ليس" فى قولنا: ليس قائما زيدٌ، وهذا قولٌ حسنٌ فـى القيـاس

(١) لم أقف على هذا النص فى المرتجل، بل فيه: "ولو قيل إنه مبتـدأ لا خبر له؛ لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر، بل ما بعده مغن عن خبره، لكان قولا، ولا يكسر هذا القول .... وبعد، فالإتّباع أولـى، وما قال به المتقدمون فى تقدير الخبر حسنٌ قوىٌ .
ـ المرتجل فى شرح الجمل لابـن الخشـاب (٢٧٠، ٢٧١) تحقيق الأستاذ/ على حيدر (دمشق ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م).

(٢) الاقتراح (١٤٧، ١٤٨) ، وينظر: حاشـية الشـيخ يـس علـى التصريح (٩١/٢) (دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابى الحلبى ـ القاهرة).

(٣) هو : أبوبكر خطاب بن يوسف بن هلال، الماردى، ولد ونشأ فى ماردة بالأندلس، من مصنفاته: الترشيح، ومختصر الزهـر لابـن الأنبارى ، توفى (٤٥٠هـ) .
تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١/ ٥٥٣)، وخطاب الماردى وآراؤه النحوية للأستاذ الدكتور/ أحمد الزين على العزازى (١٦ ـ ١٨) ـ (دار الأرقم ـ الزقـازيق ـ ط الأولـى ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).

غير أنه رأى رأيناه، ولم يقل به أحد غيرنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحقُّ وأجملُ. انتهى"[1].

وقد اعتمد ابن مالك الإجماع دليلا مهمًّا من أدلة النحو، وحجة من حججه القاطعة، وإن كان يأتى عنده فى المرتبة التى تلى السماع والقياس[2].

فابن مالك يقدر الإجماع، ويقطع به، ويقف غالبا عند الأحكام المجمع عليها، لا يتجاوزها، ولا يجيز مخالفتها[3].

وقد استدل ابن مالك بالإجماع فى كثير من المسائل، وحمل على من خالفه، أو غفل عنه، وركن إليه كثيرا فى رد آراء مخالفيه.

ومن أمثلة ذلك :

* عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بإضافة محضة.

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبىحيان (٣/ ١٢٣٠) تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، ومراجعة الأستاذ الدكتور/ رمضان عبدالتواب (مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

ــ وينظر: خطاب الماردى وآراؤه النحوية (٥٣).

(٢) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك للأستاذ/ خالد سعد شعبان (٢٧٥) (مكتبة الآداب ــ القاهرة ــ ط: الأولى ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٢٧٦). وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١١٧/١) تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبدالمنعم أحمد هريدى (مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م)، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (١/ ٥٩) تحقيق الأستاذ/ عدنان عبدالرحمن الدورى (مطبعة العانى ــ بغداد ــ ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م).

قال: "وإذا كان صاحب الحال مجرورا بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول"[1].

* ضمير الرفع المنفصل يكون توكيدا للضمير المتصل مرفوعا و منصوبا أو مجرورا .

قال: "لا خلاف بين النحويين في توكيد الضمير المتصل مرفوعه ومنصوبه ومجروره ـ بضمير الرفع المنفصل، نحو: فعلت أنت، ولقيتك أنت، ومررت بك أنت، واختلف في ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل، نحو: رأيتك إياك، فجعله البصريون بدلا ، وجعله الكوفيون توكيدا ... والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدا؛ ليجرى المتناسبان مجرى واحد"[2].

* عدم جواز المخالفة في التعريف والتنكير بين عطف البيان ومتبوعه.

قال: "وقد أجاز الزمخشري في الكشاف[3] تخالفهما[4]، فجعل قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[5] معطوفا على قوله: ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٣٥) تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوى المختون (هجر للطباعة ـ ط: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٠٥) .
(٣) قال: "(مقام إبراهيم) عطف بيان لقوله: (آيات بينات)".
ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/ ٤١٥) تحقيق الأستاذ/ عبدالرزاق المهدى (دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م).
(٤) أى: عطف البيان ومتبوعه .
(٥) آل عمران / ٩٧ .

وغفل عن الإجماع على أن ذلك لا يجوز ، كما لا يجوز نعت نكرة بمعرفة"[1].

وقال أيضا: " وهو أيضا مذهب أبى على الفارسى، فإنه أجاز العطف والإبدال فى (مقام) من قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ فجعله عطف بيان، مع كونه معرفة و(آيات) نكرة. وقوله فى هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين؛ فلا يلتفت إليه"[2].

* الهمزة من "صحراء" ونحوها مبدلة من ألف التأنيث ، لا موضوعة للتأنيث .

قال: "الهمزة من: صحراء، وثلاثاء، وأربعاء، وقاصعاء، ونُفَسَاء، ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث، لا موضوعة للتأنيث، خلافا للكوفيين والأخفش ، ويدل على ذلك ثلاثة أوجه أحدها: أن كون الألف حرف تأنيث ثابت فى غير هذه الأمثلة بإجماع وكون الهمزة للتأنيث فى غير هذه الأمثلة مُنتفٍ بإجماع. وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع. والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور؛ فتعيَّنَ الأخذ به"[3].

هذا،، وقد نقل ابن مالك إجماع النحاة فى كثير من المسائل وتعقبه أبوحيان وغيره من النحاة، وحملوا قوله على الادعاء وذكروا أنها غير مجمع عليها، بل مختلف فيها.

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٥٩٤) .
(٢) شرح التسهيل (٣/ ٣٢٦) .
(٣) المصدر السابق (١/ ٩٢) .

وقد استخرت الله (عزوجل) فى جمع هذه المسائل، وتحقيقها ودراستها، ومناقشة آراء النحاة فيها، وبيان هل ذكر فيها ابن مالك الإجماع ، أو لا؟ وهل هى مجمع عليها حقا، أو لا؟

وقد رتبت هذه المسائل حسب ترتيب شرح التسهيل لابن مالك إذ ورد أكثرها فيه.

وجعلت لكل مسألة عنوانا يفصح عن موضوعها، ثم مهدت لها، وبينت آراء النحاة فيها، وموقف ابن مالك منها، وموقف النحاة من ابن مالك ،مع بيان الراجح فيها داعما كلامى بالحجة والبرهان .

وقد جعلت عنوان هذه الدراسة: "الإجماع عند ابن مالك بين الحقيقة والادعاء".

وقد اشتملت على أربع عشرة مسألة، هى:

١ - الإجماع على بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة.

٢ - الإجماع على جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر.

٣ - الإجماع على جواز حذف العائد المنصوب من الجملة الواقعة خبرا إذا كان المبتدأ "كُلاًّ" أو ما أشبهه فى إفادة العموم.

٤ - الإجماع على جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها.

٥ - الإجماع على بطلان عمل "ما" عمل "ليس" إذا زيدت بعدها "إنْ".

٦ - الإجماع على عدم جواز دخول لام الابتداء على خبر "أنّ" المفتوحة الهمزة.

٧ - الإجماع على جواز الإعمال والإهمال فى "ليت" المتصلة بـ"ما" غير الموصولة .

٨ - الإجماع على جواز رفع الاسم المعطوف على اسم "إنَّ" بعد مجئ الخبر .

٩ - الإجماع على بطلان عمل "لا" النافية للجنس إذا انفصل مصحوبها، أو كان معرفة .

١٠ - الإجماع على وجوب الرفع فى نحو: "أنت ورأيُك" و"أنت أعلمُ ومالُك".

١١ - الإجماع على عدم جواز إضافة النَّيِّف إلى العشرة فى العدد المركب، إلا فى الضرورة الشعرية .

١٢ - الإجماع على عدم جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور .

١٣ - الإجماع على جواز النصب والجر فى الضمير المضاف إلى اسم الفاعل المقترن بـ"أل" إذا كان مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر .

١٤ - الإجماع على منع العطف على معمولى عاملين ليس أحدهما جارًا .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به سدنة لغته،وحفظة ذكره الحكيم،إنه أكرم مسؤول،وأعظم مأمول .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(١)

الإجماع على بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة

الفعل المضارع هو المعرب من الأفعال؛ لمشابهته الاسم[١].

ولا يبنى إلا إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة بشرط: أن تكون مباشرة ، أو نون النسوة، ولا تكون إلا مباشرة.

وبناؤه عند اتصاله بنون النسوة هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة[٢]، وعللوا لذلك بما يلى:

---

(١) يشابه الفعلُ المضارعُ الاسمَ من عدة أوجه منها:
أ - أنه يتفق مع اسم الفاعل فى الحركات والسكنات، وعدد الأحرف، وتعيين الأصول والزوائد فـ"يقتل" مثل "قاتِل".
ب - أنه قد يعرض له من المعانى المختلفة ما يجعله يحتاج إلى علامات الإعراب، كما أن الاسم يحتاج إليها.
جـ- أنه يقع فى مواقع كثيرة يقع فيها الاسم، فيقع خبرا، وصفة، وحالا كالاسم، فلما وقع موقعه شبه به وأخذ حكمه.
د - أنه أشبه الاسم فى أن كلا منهما شائع بحسب وضعه وقد يلحقه التخصيص، تقول: يلعب زيد، فيصلح للحال والاستقبال، فإذا خصصته بالسين أو سوف ونحوهما دل على المستقبل لا غير. وتقول: "رجل" فيشيع فى جنس الرجال، فإذا قلت: "الرجل" خص رجلا بعينه.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٠) تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون (دار الجيل ـ بيروت)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٠) (مكتبة المتنبى ـ القاهرة)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١٠٧) تحقيق الدكتور/ صاحب أبوجناح (بدون)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٤/ ١٦) تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (١/ ٣٧) تحقيق الشيخ/ محمد محيى‌الدين عبدالحميد (دار الثقافة العربية ـ بيروت) والمساعد على تسهيل الفرائد لابن عقيل (١/ ٢١) تحقيق=

١ - أن الفعل المضارع تركَّبَ مع نون النسوة حتى صارا كالكلمة الواحدة، فالفاعل كالجزء من فعله.

٢ - أن الفعل المضارع نقص شبهه بالاسم عند اتصاله بهذه النون؛ لأنها لا تلحق الأسماء ؛ فاستحق البناء؛ لأنه إنما أعرب لمشابهته الاسم .

٣ - أنه أشبه الماضى المتصل بهذه النون، والأولى فى الفعل إذا أشبه الفعل أن يُرَدَّ إلى أصله من البناء.

قال سيبويه: "وإذا أردتَ جمع المؤنث فى الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونا، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: "أكلونى البراغيث" وأسكنتَ ما كان فى الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك فى "فَعَلَ" حيث قلت: "فَعلتُ" و"فَعلنَ"، فأُسكن هذا هنا. وبنى على هذه العلامة كما أُسكنَ "فَعَلَ"؛ لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ. وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد من هذا؛ إذ كانت هى و"فَعلَ" شيئا واحدا من"يَفعلُ"إذا جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليس باسم ، وذلك قولك: هن يفعلْنَ، ولن يفعلْنَ، ولم يفعلْنَ..."[1].

=الدكتور/حمد كامل بركات (مركز البحث العلمى وإحياء التراث ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م)، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى (١/ ٥٦) (دار إحياء الكتب العربية (بدون)).

(١) الكتاب (١/ ٢٠).

وذهب ابن دُرُسْتُوَيْه[1] والسهيلي[2] وابن طلحة[3] إلى أن الفعل المضارع لا يبنى إذا اتصلت به نون النسوة، بل يبقى معربا بعلامات مقدرة منع من ظهورها التزامهم السكون فى محل الإعراب، أو ما عرض له من الشبه بالفعل الماضى فى صيرورة النون جزءا منه[4].

فيقال فى إعراب الفعل يرضعن مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها شبه "يرضعن" بـ"أرضعن" فى أن النون قد صارت فيه جزءا منه.

---

(١) هو أبومحمد عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسى، النحوى، نشأ بفسا (من بلاد فارس) وأقام ببغداد، من مؤلفاته: أسرار النحو وتصحيح الفصيح، وغيرهما. توفى فى بغداد سنة (٣٤٧هـ).
تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (٢/ ٣٦)، والاعلام (٤/ ٧٦).

(٢) هو أبوالقاسم عبدالرحمن بن عبدالله، ولد بمالقة، أخذ عن ابن الطراوة وغيره، من مصنفاته: نتائج الفكر، والروض الأنف، توفى فى مراكش سنة (٥٨٣هـ).
تنظر ترجمته فى: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى (١٦٢/٢ ـ ١٦٤) تحقيق الأستاذ/ محمد أبوالفضل إبراهيم (دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ط: الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) وشذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى (٤/ ٢٧١) تحقيق لجنة إحياء التراث العربى (دار الأفاق الجديدة ـ بيروت).

(٣) هو أبوبكر محمد بن طلحة الإشبيلى، النحوى، ولد بيابرة سنة (٥٤٥هـ)، ونشأ بإشبيلية، أخذ عن ابن ملكون والسهيلى، وغيرهما، توفى فى إشبيلية سنة (٦١٨هـ).
تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١/ ١٢١، ١٢٢).
وينظر رأيه فى: من نحاة الأندلس: ابن طلحة (حياته وآراؤه) للأستاذ الدكتور/ سعد منصور عرفة ـ بحث فى مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ العدد السادس عشر (٢٣٦ ـ ٢٣٨).

(٤) ينظر: شرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٦٢) (دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى ـ القاهرة)، وحاشية الشيخ يس على التصريح (١/ ٥٦)، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل للألفية (١/ ٣٢) (دار الفكر ـ بدون).

وعللوا لذلك بما يلى:

١ - ضعف علة البناء.

٢ - بقاء موجب الإعراب فيه، وهو شبهه بالاسم.

٣ - أن نون النسوة أصبحت بعد اتصالها بالفعل كبعض حروفه، فلا يمكن معها تعاقب حركات الإعراب على لام الفعل.

قال السهيلى: "وأما فعل جماعة الإناث فكذلك ــ أيضا إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار، كما هو مقدر قبل الياء فى "غلامى" فعلامة الإضمار منعت من ظهوره لاتصاله بالفعل، وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل معها، كما لم يمكن ذلك مع ضمائر المفعولين المذكورين، ولا مع الياء من "غلامي". ولا يمكن أيضا أن يكون الإعراب فى نفس النون؛ لأنها ضمير الفاعل فهى غير الفعل ، ولا يكون إعراب شئ فى غيره، ولا يمكن ــ أيضا بعدها فإنه مستحيل فى الحركات، وبعيد كل البعد فى غير الحركات أن يكون إعرابا وأن يكون بينه وبين حرف الإعراب اسم أو فعل، فثبت أنه مقدر كما هو فى جميع الأسماء والأفعال المعربة التى لا يُقدرُ على ظهور الإعراب فيها لعلة مانعة على نحو ما تقدم . فإن قيل: فقد أثبتم أن فعل جماعة المؤنث معرب، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين، فإنهم زعموا أنه مبنى وإن اختلفوا فى علة بنائه! قلنا: بل هو وفاق لهم؛ لأنهم علَّمونا، وأصَّلوا لنا أصلا صحيحا فلا ينبغى لنا أن ننقضه،ونكسره عليهم،وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود فى "يَفعلْنَ" و"تَفعلْنَ"، فمتى وجدت الزوائد الاربع وجدت المضارعة،وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب .

(١) نتائج الفكر فى النحو (٨٦ ، ٨٧) تحقيق الشيخين / عادل أحمد عبدالموجود، وعلى محمد معوض (دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م) .

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

أطلق ابن مالك القول فى بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة، ولم يذكر خلافا فى المسألة، كما أنه لم يدع إجماع النحاة عليها[1].

جاء فى التسهيل: ... إلا المضارع، فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب، ما لم يتصل به نون توكيد أو إناث"[2].

وجاء فى شرح الكافية الشافية: "استحقاق المضارع للإعراب مشروط بألا يباشر نون توكيد فإنه يبنى معها على الفتح، ولا نون إناث فإنه يبنى معها على السكون"[3].

موقف النحاة من ابن مالك:

اعترض أبوحيان وتبعه كثير من النحاة[4] على ابن مالك بحجة أنه ادعى الإجماع فى هذه المسألة، وهى خلافية.

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (٧) تحقيق الأستاذ/ محمد كامل بركات (دار الكاتب العربى ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٣، ٣٧)، و(٤/ ٥) ، وشرح الكافية الشافية (١/ ١٧٥)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ٣٢٥) .

(٢) (صـ٧) .

(٣) (١/ ١٧٥) .

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى (١/ ٦٠) تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن على سليمان (مكتبة الكليات الأزهرية ـ ط: الثانية)، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى (١/ ١١٤) تحقيق الدكتور/ الشريف عبدالله على الحسينى (المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ ط: الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)، وهمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى (١/ ٦٧) تحقيق الأستاذ/ أحمد شمس الدين (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٦٢) .

قال أبوحيان: " ... فإذا لحقته نون الإناث، فذكر ابن مالك أنه مبنى على السكون بلا خلاف، وليس كما ذكر بل ذهب ابن درستويه وتبعه السهيلى وابن طلحة وطائفة إلى أنه معرب، والبناء مذهب الأكثرين من المتقدمين والمتأخرين، وهو ظاهر قول سيبويه"(١).

وقال ابن عقيل: " ... ومثال ما اتصلت به نون الإناث "الهندات يضربْنَ" والفعل معها مبني على السكون، ونقل المصنف ــ رحمه الله تعالى ــ فى بعض كتبه أنه خلاف فى بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود ..." (٢).

وقال الدماميني: "وما فى شرح المصنف(٣) ــ رحمه الله ــ من التصريح بنفى الخلاف فى بناء المضارع الذى اتصلت به نون الإناث مقدوح فيه، فقد ذهب ابن درستويه والسهيلى وابن طلحة وطائفة إلى أنه معرب تقديرا"(٤).

والحق: أن ابن مالك لم يدع إجماعا فى هذه المسألة، ولم أقف على تصريح له بذلك فى شرحه للتسهيل أو غيره، غاية ما فى الأمر أنه لم يذكر خلافا، ركونا منه إلى رأى الجمهور، وعدم اعتداد برأى مخالفيهم؛ إذ الأصل فى الأفعال السكون والبناء(٥)، والرجوع إلى الأصل أولى من تكلف الإعراب.

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٨٣٥). وينظر: التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل (١/ ١٢٨) تحقيق الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوى (دار القلم ــ دمشق ــ ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣٩، ٤٠) تحقيق الشيخ/ محمد محيى‌الدين عبدالحميد (مكتبة دار التراث ــ القاهرة ــ ط:العشرون ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

(٣) يقصد : شرح التسهيل لابن مالك .

(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (١/ ١٣٠) تحقيق الدكتور/ محمد بن عبدالرحمن المفدى (مطابع الفرزدق ــ الرياض ــ ط: الأولى (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).

(٥) ينظر: الأصول فى النحو لابن السراج (٢/ ٢٤٥) تحقيق الدكتور/ عبدالحسين الفتلى (مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط: الثالثة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).

(٢)

الإجماع على جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأن الخبر وصف في المعنى؛ فاستحق التأخر كالوصف[١]، ولأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر؛ فالأولى ذِكْرُ المحكوم عليه قبل الحُكمِ[٢].

وقد يختلف هذا الأصل لعلة ، فيتقدم الخبر على المبتدأ جوازا أو وجوبا .

وقد أجمع النحويون على جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على المبتدأ، نحو: "في داره زيدٌ"؛ لأن المبتدأ وإن كان متأخرا في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة، فلا اعتبار بعَوْدِ الضمير عليه متأخرا.

وقالوا أيضا: الضمير هنا غير معتمد عليه، فالمراد: في الدار زيدٌ، وحصل هذا الضمير بالعرض[٣].

قال ابن الحاجب: "وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثم جاز: "في داره زيدٌ"، وامتنع: "صاحبُها في الدار"[٤].

وعلَّق عليه الرضي قائلا: "... إن قيل: لم جازت وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا: إن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: زيدٌ في داره

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٦٦) ، وشرح ابن عقيل (١/٢٢٧).

(٢) ينظر: تعليق الفرائد (٣/ ٥٨)، والتصريح (١/ ١٧٠)، وهمع الهوامع (١/ ٣٢٩) .

(٣) ينظر: همع الهوامع (١/ ٣٣٤).

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (١/ ٢٠١) .

فالمَعُودُ إليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا . قوله: "وامتنع صاحبها في الدار" امتناع هذه أيضا معلّل بكون أصل المبتدأ التقديم، فيكون الضمير في "صاحبها" راجعا إلى "الدار" المؤخر عن "صاحبها" لفظا وأصلا، فيكون ضميرا قبل الذكر؛ فلا يجوز"[1].

وذهب الأخفش[2] إلى أنه لا يجوز "في داره زيدٌ" على أن "زيد" فاعل للجار والمجرور[3].

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

حكى ابن مالك إجماع النحاة على جواز "في داره زيدٌ" ونحوه ومن ثم قال: "ويجوز نحو "في داره زيدٌ" إجماعا"[4].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى (١/ ٢٠٢) .

(٢) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٠٨)، والتذييل والتكميل (٣/٣٤٤)، والمساعد (١/ ٢٢٢)، وتعليق الفرائد (٣/ ٦٨)، وهمع الهوامع (١/٣٣٣).

(٣) أجمع النحاة على أنه يجوز في الاسم المرفوع الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور معتمدين على نفي أو استفهام أو مبتدأ، أو واقعين صفة أو صلة أو حالا، أن يكون فاعلا للظرف أو الجار والمجرور، أو مبتدأ مؤخرا.

نحو: ما في الدار أحدٌ، و﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم/١٠]، ومررت برجل معه صقرٌ، فإن لم يعتمد الظرف أو الجار والمجرور على شئ مما ذكر، فغير الأخفش من البصريين يمنعون كونه فاعلا ويوجبون كونه مبتدأ . والأخفش والكوفيون يجيزون فيه الوجهين أيضا.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (١/٥١) تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية ــ بيروت ــ ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م) ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (٢٣٣) تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (مكتبة العبيكان ــ الرياض ــ ط: الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

(٤) التسهيل (٤٧) .

ثم قال فى شرحه: "نحو "فى داره زيدٌ" جائز بلا خلاف؛ إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنه مقدم الرتبة ، فأجمع على جوازه، كما أجمع فى باب الفاعل على جواز نحو "ضرب غلامَه زيدٌ""[1].

موقف النحاة من ابن مالك:

تعقب أبوحيان ابن مالك نافيا قوله بإجماع النحاة على الجواز فى هذه المسألة، محتجا بأنه قد حكى عن الأخفش المنع.

جاء فى الارتشاف: "قال ابن مالك: ويجوز نحو: "فى داره زيدٌ" إجماعا ، وليس كما ذكر، بل ذكر النحاس[2] فيها خلافا عن الأخفش فيمنعها إذا ارتفع "زيد" بالظرف. وأجاز ذلك البصريون على الابتداء والخبر والكوفيون"[3] .

ودافع الدمامينى فى شرحه للتسهيل عن ابن مالك، وانتصر له قائلا: "ورام الشيخ أبوحيان أن يقدح فى نقل الإجماع فى المسألة المذكورة، فقال: هى ممتنعة عند الأخفش؛ لأنه يجعل "زيدا" فاعلا.

وإنما يتم هذا لو قال الأخفش بوجوب الفاعلية، أما إذا قال بجوازها فالمسألة عنده جائزة على الابتداء، فصدق قوله: إن المسألة جائزة على الإجماع ..." [4].

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٣٠٠). وينظر: المساعد (١/ ٢٢٢)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٢٨) ، وشفاء العليل (١/ ٢٨٤) .

(٢) هو: أبوجعفر أحمد بن محمد المصرى، من مصنفاته: إعراب القرآن، والكافى، والناسخ، وله باع فى اختلاف البصريين والكوفيين، توفى سنة (٣٣٧هـ).

تنظر ترجمته فى: إنباه الرواة (١/ ١٣٦ ــ ١٣٩)، والأعلام (١/ ٢٠٨) .

(٣) (٣/ ١١٠٨) .

(٤) تعليق الفرائد (٣/ ٦٨) .

والحق ما قاله الدمامينى فالأخفش[1] قال بجواز الفاعلية والابتدائية فى الاسم المرفوع المتأخر عن الظرف أو الجار والمجرور غير المعتمدين على نفى أو استفهام أو مبتدأ، وغير الواقعين صفة أو صلة أو حالا نحو: عندك زيد ، وفى الدار عمرو. ولم يقل بوجوب الفاعلية .

وبناء عليه: فنحو "فى داره زيدٌ" جائز إجماعا على أن "زيد" مبتدأ مؤخر، وجاز عود الضمير عليه متأخرا؛ لأن رتبته التقدم .

أما على القول بالفاعلية فهى ممتنعة عند الأخفش حقا، وهذا معنى قول أبىحيان "إذا ارتفع "زيد" بالظرف" .

(١) ينظر رأيه فى: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٥٨)، والتذييل والتكميل (٣/ ٢٧٦)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٠٨٤) .

(٣)

الإجماع على جواز حذف العائد المنصوب من الجملة الواقعة خبرا إذا كان المبتدأ "كُلاًّ" أو ما أشبهه فى إفادة العموم

الجملة الواقعة خبرا إذا كانت نفس المبتدأ فى المعنى، فإنها لا تحتاج إلى رابط يربطها به، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[١].

وإذا لم تكن نفس المبتدأ فى المعنى ، فإنها تحتاج إلى رابط يربطها به؛ حتى لا تقع أجنبية منه؛ لأنها فى الأصل كلام مستقل، فإذا جُعِلَتْ جزءَ كلامٍ[٢] لزم وجود رابطة تربطها بالجزء الآخر[٣].

والرابط هو الضمير، أو ما يقوم مقامه[٤]، وهو إما أن يكون منصوبا، أو مرفوعا، أو مجرورا .

واختلف النحاة فى الضمير المنصوب، هل يجوز حذفه أولا؟

فذهب الجمهور[٥] إلى عدم جواز حذفه مطلقا، سواء أكان منصوبا بفعل تام متصرف، نحو: محمدٌ أكرمته، أم جامد، نحو: أبوك

---

(١) الإخلاص/ ١ .

(٢) أى: خبرا؛ فهو الجزء المتمم الفائدة.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٩١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (١/ ٢٠٨) .

(٤) الضمير هو الأصل فى الروابط؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، وقد يقوم مقامه شئ آخر، كالإشارة نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف/ ٢٦]، والعموم نحو : محمد نعم الرجل، وإعادة المبتدأ بلفظه، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة/ ١، ٢] .

ـ ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٢٠٣، ٢٠٤).

(٥) ينظر: همع الهوامع (١/ ٣١٦).

ما أحسنه، أم ناقص، نحو: الصديق كانَـه زيـدٌ، أم كـان منضـوبا بوصف، نحو: الدرسُ أنا فاهمُه، أم بحرف، نحو: محمدٌ إنَـه نـائمٌ والصديقُ كأنَّه خالدٌ.

وذهب البصريون[1] إلى جواز حذفه في الشعر، وفي النثر على قلة وضعف، بشرطين:

أحدهما: أن يكون منصوبا بفعل تام، متصرف.

والآخر: أن يُنْوَى، أو يدل عليه دليل.

واحتجوا بأن الخبر يجوز حذفه إذا كـان جملـة إن دل عليـه دليل، نحو: خالدٌ أكرمته ومحمدٌ، أى: ومحمدٌ أكرمته، ونحـو قولـه تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[2] فالتقدير ــ والله أعلم ــ : واللائى لم يحضن فعـدتهن ثلاثة أشهر، فحذف الخبر من الثانى لدلالة خبر الأول عليه.

فإذا كان الخبر كله يحذف إذا دل عليه دليل، فحذف شئ منـه أيسر وأسهل[3] ومن ذلك عندهم:

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٨٥ ــ ٨٧)، وشرح المفصـل لابـن يعـيش (٢/٣٠)، وشـرح التسـهيل (١/ ٣١٢)، وارتشـاف الضـرب (٣/١١١٩).

(٢) الطلاق / ٤ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٩٢)، والبسيط فى شـرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع (١/ ٥٦٥) تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتى (دار الغـرب الإسـلامى ــ بيـروت ــ ط: الأولـى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م).

قراءة ابن عامر[1] : ﴿وَكُلٌّ وعدَ اللهُ الحسنَى﴾[2] برفع (كل) على الابتداء، وحذف العائد المنصوب من جملة الخبر، والتقدير: وعده الله الحسنى، والله أعلم.

وقراءة السُّلَمِيِّ[3]:﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[4] برفع (حُكْم) على الابتداء، وحذف العائد المنصوب من جملة الخبر، والتقدير: يبغونه والله أعلم.

---

(١) هو: عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبى، الشامى، أحد القراء السبعة، توفى فى دمشق سنة (١١٨هـ).
تنظر ترجمته فى: غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥) عنى بنشره: ج.برجستراسر (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الثالثة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م)، والأعلام (٤/٩٥).

(٢) الحديد / ١٠ .
وتنظر القراءة فى: السبعة لابن مجاهد (٦٢٥) تحقيق الدكتور/ شوقى ضيف (دار المعارف ـ ط: الثانية ـ بدون)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب (٢/٣٠٧) تحقيق الدكتور/ محيى الدين رمضان (مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط: الثالثة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)، والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨٤) تحقيق الأستاذ/ محمد على الضباع (دار الفكر ـ بدون).
قال مكى : "وهذه القراءة فيها بعد".
وهذا خطأ منه؛ لأنها سبعية يجب قبولها. قال أبوحيان معلقا عليها: "وورد فى السبعة؛ فوجب قبوله".
البحر المحيط(٨/٢١٣) ـ (دار الفكر ـ ط: الثانية ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).

(٣) هو: عبدالله بن حبيب، أبوعبدالرحمن السلمى، الضرير، مقرئ كوفى، توفى سنة (٧٤هـ) وقيل: سنة (٧٣هـ).
تنظر ترجمته فى: غاية النهاية (١/ ٤١٣).

(٤) المائدة/ ٥٠ .=

وذهب الفراء (وقيل: الكسائى والفراء)[1] إلى جواز حذف الضمير المنصوب العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ قياسا، وبكثرة بشرطين[2]:

أحدهما: أن يكون منصوبا بفعل تام، متصرف، أو وصف.

والآخر: أن يكون المبتدأ كلاً أو شبهه مما يفيد العموم. نحو: "كلٌ الدراهم قبضتُ"، ومنه قراءة ابن عامر التى تقدم ذكرها قريبا (وكلٍّ وعد الله الحسنى) ، وقول الشاعر:

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعى ∴ علىَّ ذنبًا كلَّه لم أصنعِ[3]

= وتنظر القراءة فى: المحتسب فى تبيين وجوه القراءات لابن جنى (١/ ٢١٠) تحقيق الأستاذ/ على النجدى ناصف، والدكتور/ عبدالفتاح شلبى (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة ــ ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م).

وقد وصف ابن مجاهد هذه القراءة بأنها خطأ، ورد عليه ابن جنى قائلا: "قول ابن مجاهد: إنه خطأ فيه سرف، لكنه وجه غيره أقوى منه" المصدر السابق (١/ ٢١١).

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضى (١/ ٢٠٩)، والتذييل والتكميل (٤/ ٤٣، ٤٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١١١٩، ١١٢٠) وتعليق الفرائد (٣/ ١٠٤)، وهمع الهوامع (١/ ٣١٧) .

(٢) ونسب إليهما أيضا جواز الحذف إذا كان منصوبا بفعل جامد، والمبتدأ ليس "كلا" أو ما أشبهه ، نحو: أبوك ما أحسنه، ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١١٩) .

(٣) البيت من الرجز، قاله: أبوالنجم العجلى، وهو له فى ديوانه (١٥٠) تحقيق الدكتور/ سجيع جميل الجبيلى (دار صادر ــ بيروت ــ ط: الأولى ١٩٩٨م)، والكتاب (١/ ٨٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (١/ ١٤، ٤٤١)، تحقيق الدكتور/ محمد على سلطان (١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م).

وبلا نسبة فى: الكتاب (١/ ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٠)، (٦/ ٩٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٥٠)، وشرح التسهيل (١/ ٣١٢، ٣٧٠) .

ــ أم الخيار: زوجته . ذنبا: يقصد الشيب، وصلع الرأس.=

وقول الآخر:

ثلاثٌ كلهن قتلتُ عمدا ∴ فأخزى اللهُ رابعةً تعودُ[1]

أو يكون المبتدأ اسما شبيها بـ"كُلٌ" فى إفادة العموم، نحو: "رجلٌ يدعو إلى خيرٍ أُجيبُ"، أى: أجيبه. و"أمرٌ بخيرٍ أُطيعُ" أى: أطيعه[2].

أو يكون اسما له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام، نحو: أيُّهم ضربتَ؟ وكم حربا خضتَ؟

قال الفراء: "وأكثر العرب تقول: "وأيُّهم لم أضرب"، و"أيُّهم إلا قد ضربتُ" رفعا، للعلة من الاستئناف من حروف الاستفهام. وألا يسبقها شئ، ومما يشبه الاستفهام مما يُرفع إذا تأخر عنه الفعل الذى يقع عليه، قولهم: "كلُّ الناسِ ضربتُ"؛ وذلك لأن فى "كل" مثل معنى: هل أحدٌ إلا ضربتُ، ومثل معنى: أىُّ رجلٍ لم أضرب، وأىُّ بلدةٍ لم

=الشاهد فيه: قوله: "كله لم أصنع" حيث حذف العائد المنصوب من الجملة الواقعة خبرا، والتقدير: "كله لم أصنعه" ، وهذا كثير مقيس عند الفراء(وقيل: الكسائى والفراء)؛ لأن المبتدأ لفظة "كل" .

(١) البيت من الوافر، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى: الكتاب (١/٨٦)، وما يجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز القيروانى (١٤٠) تحقيق الدكتور/ رمضان عبدالتواب ، والدكتور/ صلاح الدين الهادى (الزهراء للإعلام العربى ـ ط: الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م) ، وشرح التسهيل (١/ ٣١١)، والمساعد (١/ ٢٣٢) .

الشاهد فيه: قوله: "كلهن قتلتُ" حيث حذف العائد المنصوب للضرورة الشعرية، والتقدير: كلهن قتلتها، ويجوز بكثرة قياسا عند الفراء (أو الكسائى والفراء) لأن المبتدأ لفظة "كل" .

(٢) ينظر: المساعد (١/ ٢٣٤)، وتعليق الفرائد (٣/ ١٠٣)، وهمع الهوامع (١/ ٣١٧، ٣١٨) .

أدخل، ألا ترى أنك إذا قلت: "كلُّ الناس ضربتُ" كان فيها معنى: ما منهم أحدٌ إلا قد ضربت، ومعنى: أيهم لم أضرب ..."[1].

والراجح : ما ذهب إليه البصريون؛ لوروده فى قراءة متواترة يجب قبولها، وفى قراءة شاذة يحتج بها[2] ، وفى أشعار العرب .

كذلك فإن له وجها من القياس، حيث قاسوا حذفه من جملة الخبر على حذفه من جملة الحال، والصفة، والصلة[3].

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

حكى ابن مالك إجماع النحاة على جواز حذف الضمير المنصوب، العائد من الجملة الواقعة خبرا إلى المبتدأ، إذا كان المبتدأ "كلا" أو ما أشبهه فى العموم .

جاء فى التسهيل: " ... وقد يحذف بإجماع إذا كان مفعولا به والمبتدأ "كُلٌّ"، أو ما أشبهه فى العموم والافتقار"[4].

وجاء فى شرح الكافية الشافية: "فإن كان العائد مفعولا، وكان المبتدأ "كُلًّا" جاز الحذف وبقاء المبتدأ مبتدأ بلا خلاف"[5].

---

(١) معانى القرآن (١/ ١٣٩) .

(٢) قال السيوطى: "أما القرآن الكريم، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية، سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا..." الاقتراح (٩٦) .

(٣) قال سيبويه: " ... وإنما شبهوه بقولهم: "الذى رأيت فلان" حيث لم يذكروا الهاء، وهو فى هذا أحسن؛ لأن "رأيت" تمام الاسم ، به يتم، وليس بخبر ولا صفة ... وهو فى الوصف أمثل منه فى الخبر ... وذلك قولك : هذا رجل ضربته، والناس رجلان: رجل أكرمته، ورجل أهنته ... فإن حذفت الهاء جاز، وكان أقوى مما يكون خبرا". الكتاب (١/ ٨٦، ٨٧).

(٤) (٤٨) . وينظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٢) .

(٥) (١/ ٣٤٥) .

موقف النحاة من ابن مالك:

اعترض أبوحيان ــ ونقله عنه الدماميني[1] ــ على ابن مالك مبطلا ما ادعاه من إجماع فى هذه المسألة، مؤكدا أن هذا الرأى للفراء وحده، أوله وللكسائى.

قال (رحمه الله تعالى) : "ودعوى ابن مالك الإجماع فى "كل" وما أشبهه فى العموم باطلة؛ إذ لم يقل به إلا الفراء فى نقل، وإلا الفراء والكسائى فى نقل آخر"[2].

وقال أيضا: "وفى كلام المصنف دعوى إجماع لا تصح"[3].

وبعد أن وضح آراء النحاة فى هذه المسألة عقب قائلا: "وأين ما ادعى المصنف من الإجماع فى "كل" وما أشبهه فى العموم، ولم يقل به فى "كل" إلا الفراء فى نقل، وإلا الفراء والكسائى فى نقل آخر؟"[4].

ولم يعلق ابن عقيل[5]، والسلسيلى[6] فى شرحيهما للتسهيل على ما ذكره ابن مالك من الإجماع.

والحق ما قاله أبوحيان، فالرأى للفراء (أوله وللكسائى) كما سبق بيانه .

---

(١) تعليق الفرائد (٣/ ١٠٣، ١٠٤) .
(٢) ارتشاف الضرب (٣/ ١١٢٠) .
(٣) التذييل والتكميل (٤/ ٤١) .
(٤) المصدر السابق (٤/ ٤٥) .
(٥) المساعد (١/ ٢٣٤) .
(٦) شفاء العليل (١/ ٢٩١) .

(٤)

الإجماع على جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها

ذهب جمهور النحاة إلى جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها؛ تغليبا لجانب الفعلية وقد ورد ذلك فى النثر، والشعر.

ومنه قول الله (عزوجل) : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾[1] بنصب (البر).

وقول الشاعر:

سَلِي- إنْ جهلتِ- الناسَ عنّا وعنهمُ ∴ فليس سواءً عالمٌ وجهولُ[2]

وقول الآخر:

فليس بمعروف لنا أنْ نردَّها ∴ صِحاحا ولا مُستنكَرٌ أنْ تُعَقَّرا[3]

---

(١) البقرة / ١٧٧ .

(٢) البيت من الطويل، نسب للسموأل بن عادياء، أو اللجلاج بن الحارث فى: المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى (مطبوع على هامش خزانة الأدب ــ دار صادر ــ بيروت ــ (بدون)) ، وبلا نسبة فى: شرح التسهيل (١/ ٣٤٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٧٣)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/٢٣٢).

والشاهد فيه: قوله: "فليس سواء عالم وجهول" حيث تقدم خبر ليس "سواء" على اسمها وما عطف عليه "عالم وجهول" وهذا جائز عند جمهور النحاة خلافا لمن منعه (فيما حكاه ابن درستويه).

(٣) البيت من الطويل، قاله النابغة الجعدى فى الكتاب (١/ ٦٤) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (١/ ٢٤١).

ــ العقر: قطع أحد قوائم البعير عند النحر كى لا تشرد.

والشاهد فيه قوله: "فليس بمعروف لنا أن نردها" حيث تقدم خبر ليس ، وهو "بمعروف لنا" على اسمها المصدر المؤول "أن نردها" أى: ردها، والتقدير: فليس ردها بمعروف لنا. وهذا جائز عند جمهور النحاة خلافا لمن منعه .

ــ وفيه شاهد آخر، وهو قوله: "ولا مستنكر" حيث يجوز فيه الرفع على أنه خبر مقدم، والمصدر المؤول "أن تعقرا" [أى: التعقير] مبتدأ مؤخر، والنصب عطفا على موضع خبر "ليس" (بمعروف)، والجر عطفا على لفظه.

قال المبرد معلقا على هذا البيت: "إن هذا البيت إنما جاء فى "ليس"، و"ليس" تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء ... فـ"ردُّها" اسم "ليس" و"بمعروف لنا" الخبر"[1].

وحكى ابن دُرُسْتُويْه مخالفة بعض النحاة الجمهور فى هذه المسألة، حيث منع تقديم خبر "ليس" على اسمها؛ تغليبا لجانب الحرفية، حيث أشبهت "ما" النافية معنى، و"ليت" لفظا[2].

وذكر ابن هشام[3] ــ وتبعه الشيخ خالد الأزهرى[4] ــ أن ابن درستويه هو الذى خالف الجمهور، فمنع تقديم خبر "ليس" على اسمها.

والصواب: أن ابن درستويه حكى الخلاف فحسب. نص على ذلك ابن يعيش[5] ، وأبوحيان[6]، وابن عقيل[7]، والسيوطى[8] والأشمونى[9].

---

(١) المقتضب (٤/ ١٩٤) تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١١٤)، وشرح التسهيل (٣٤٩/١)، والتذييل والتكميل (٤/ ١٧٠).
(٣) ينظر: أوضح المسالك (١/ ٢٤٢)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (١٢٩) تحقيق فضيلة الشيخ/ محمد محيى‌الدين عبدالحميد (دار الكتب العلمية ــ بيروت (بدون)).
(٤) ينظر: التصريح (١/ ١٨٧) .
(٥) ينظر: شرح المفصل (٧/ ١١٤) .
(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧٠)، وارتشاف الضرب (١١٦٩/٣).
(٧) ينظر: شرح الألفية (١/ ٢٧٣) .
(٨) ينظر: همع الهوامع (١/ ٣٧٢) .
(٩) ينظر: شرح الألفية (١/ ٢٣٢) .

ونسب أبوحيان المنع لـ"بعض النحاة" دون تحديد، حكاية عن ابن درستويه، فقال: "أما ليس" فخالف فى جواز توسيط خبرها بعض النحاة، ذكره ابن درستويه ..."[1].

وذكر الفارسى وغيره أن تقديم خبر "ليس" على اسمها جائز بإجماع النحاة.

قال الفارسى: "وقد ذهب قوم إلى أن تقديم خبر "ليس" على "ليس" لا يجوز، ولم يختلفوا فى جواز تقديم خبرها على اسمها نحو: ليس منطلقًا زيدٌ"[2].

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

تبع ابن مالك الفارسى وغيره ممن قال بالإجماع فى هذه المسألة، إلا أنه نسب لابن معطى[3] المخالفة، ولم يكترث بها.

جاء فى شرحه للتسهيل: "والتوسيط أيضا جائز مع "ليس" و"دام"، وإن كانا لا يتصرفان؛ لأن الأقل محمول على الأكثر، ومثال ذلك مع "ليس" : قول الشاعر:

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواء عالم وجهول

ومثال ذلك مع "دام" قول الآخر:

---

(١) التذييل والتكميل (٤/ ١٧٠)، وينظر: همع الهوامع (١/ ٣٧٢).
(٢) الإيضاح العضدى (١٣٨) تحقيق الدكتور/ حسن شاذلى فرهود (دار العلوم للطباعة والنشر ـ ط: الثانية ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).
(٣) هو: أبوالحسن يحيى بن عبدالمعطى، المعروف بابن معطى، ولد فى المغرب سنة ٥٦٤هـ، له ألفية مشهورة فى النحو، سماها: الدرة الألفية، وله: الفصول الخمسون فى النحو، توفى سنة= ٦٣٨هـ. تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (٢/ ٣٤٤)، وشذرات الذهب (٥/ ١٢٩).

لا طِيبَ للعيش ما دامتْ مُنَغَّصَةً ∴ لذَّاتُه بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ[1]

وإنما اختُصتْ "ليس ودام" بالاستشهاد على توسيط خبرهما؛ لأنهما ضعيفتان؛ لعدم تصرفهما فى أنفسهما، فربما اعتُقِدَ عدم تصرفهما فى العمل مطلقا. وقد وقع فى ذلك ابن معط (رحمه الله) فضمَّنَ ألفيته مَنْعَ توسيط خبر "ليس ودام" ، وليس له فى ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع، أما مخالفته للمقيس فبيِّنة؛ لأن توسيط خبر "ليس" جائز بإجماع"[2].

والحق أن ابن معطى لم يمنع توسيط خبر "ليس"، إنما منع توسيط خبر "دام" وحدها ، ومن ثم قال فى ألفيته:

ولا يجوزُ أنْ تقدمَ الخبرْ ∴ على اسم "مادام" وجاز فى الأخَرْ[3]

موقف النحاة من ابن مالك :

تبع الأشمونى ابن مالك فيما نص عليه من إجماع فى هذه المسألة، غير ملتفت إلى ما حكاه ابن درستويه من خلاف.

قال معلقا على قول ابن مالك:

---

(١) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى: أوضح المسالك (١/ ٢٤٢)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٧٤)، والتصريح (١/١٨٧)، وهمع الهوامع (١/٣٧٢)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٣٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٠) .

ـ الادكار : الذكر.

والشاهد فيه: قوله "ما دامت منغصة لذاته" حيث تقدم خبر "دام" وهو (منغصة) على اسمها (ذاته). وهذا جائز. واقع. خلافا لابن معطى .

(٢) شرح التسهيل (١/٣٤٩)، وينظر: شفاء العليل (١/ ٣١٣) .

(٣) الدرة الألفية لابن معطى (٥١) تحقيق الأستاذ الدكتور/ إمام حسن الجبورى (مطبعة الأمانة ـ مصر ـ ط: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).

وفى جميعها توسُط الخبر .·. أجزْ ... ...

"(وفى جميعها) أى: جميع هذه الأفعال، حتى "ليس ودام" (توسط الخبر) بينها وبين الاسم (أجز) إجماعا"(١).

ثم قال: "ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز توسط خبر "ليس"، والصواب ما ذكرته"(٢).

وعلق الصبان على قوله: "أجز إجماعا" قائلا: "لم يكترث بالمخالف فى "دام وليس" لغلطه فى هذه المخالفة"(٣).

واعترض أبوحيان والسيوطى والمرابط الدلائى(٤) على ابن مالك فيما نص عليه من إجماع تابعا الفارسى وغيره.

قال أبوحيان: "ودعوى الفارسى وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر "ليس" ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيها بـ"ما""(٥).

وقال السيوطى: "ومنعه بعضهم فى "ليس" تشبيها بـ"ما" وهو محجوج بالسماع ، والخلاف فى "ليس" نقله أبوحيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك؛ فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسى وابن الدهان وابن عصفور"(٦).

---

(١) شرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٣٢) .
(٢) المصدر السابق.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (١/ ٢٣٢) .
(٤) هو: محمد بن محمد بن أبى بكر المرابط الدلائى، من مصنفاته: نتائج التحصيل فى شرح التسهيل لابن مالك، وفتح اللطيف على البسط والتعريف فى علم التصريف للمكودى،توفى سنة ١٠٨٩هـ. تنظر ترجمته فى: الأعلام (٧/ ٢٩٤) .
(٥) ارتشاف الضرب (٣/ ١١٦٩)، وينظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧٠، ١٧١) .
(٦) همع الهوامع (١/ ٣٧٢) .

وقال المرابط الدلائي: "أما "ليس" فحكى المنع فيها ابن درستويه، حملا على "ما" ... ووهم المصنف تبعا للفارسي وابن الدهان وابن عصفور، فحكى الإجماع على توسيط خبر "ليس""[1].

والراجح : أن فى المسألة خلافا يسيرا حكاه ابن درستويه فى الإرشاد ، لا يقدح هذا الخلاف فى إجماع النحاة ، ولهذا لم يهتم به ابن مالك والأشمونى؛ لضعفه ، حيث ورد توسيط خبر "ليس" بينها وبين اسمها فى القرآن الكريم، وأشعار العرب، فوجب قبوله .

وهذا ما سلَّم به المعترضون على ابن مالك[2].

---

(١) نتائج التحصيل فى شرح كتاب التسهيل (جـ١/مـ٣/صـ١١٨٠) تحقيق الدكتور/ مصطفى الصادق العربى (بدون).

(٢) قال أبوحيان: "وما توسيط خبر "ليس" فثابت من كلام العرب؛ فلا التفات لمن منع ذلك" .

ـ ارتشاف الضرب (٣/ ١١٦٩) .

وقال أيضا: "أما "ليس" فخالف فى جواز توسيط خبرها بعض النحاة ... وهو محجوج بالسماع الثابت ..." .

ـ التذييل والتكميل (٤/ ١٧٠).

(٥)

الإجماع على بطلان عمل "ما" عمل "ليس" إذا زيدتْ بعدها "إنْ"

من الحروف التى تعمل عمل "ليس" : "ما" النافية؛ لأنها لما أشبهتها فى المعنى (النفى) ألحقت بها فى العمل (رفع المبتدأ ونصب الخبر)٠

تقول: ما محمدٌ مهملا، وما خالدٌ مسافرا٠

هذا على لغة أهل الحجاز، وبها نزل قول الله (عزوجل) : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[١]، وقوله (جل شأنه) : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٢] ٠

أما بنو تميم فلا يُعملون "ما" عمل "ليس" مطلقا؛ لأنها حرف مشترك[٣]، والحرف المشترك حقه أن يهمل ، فلا يعمل شيئا[٤]٠

وعمل "ما" عمل "ليس" عند أهل الحجاز له شروط[٥]، منها:

---

(١) يوسف / ٣١ ٠
(٢) المجادلة / ٢ ٠
(٣) أى: يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: ما زيد قائما، وما يقوم زيد. ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٣٠٢) ٠
(٤) قال سيبويه : "وأما بنوتميم فيجرونها مجرى "أما" و"هل"، أى: لا يعملونها فى شئ، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس "ما" كـ"ليس"، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ"ليس"؛ إذ كان معناها كمعناها ..."٠
ـ الكتاب (١/ ٥٧)، وينظر: شرح التسهيل (١/ ٣٦٩) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٤) ٠
(٥) هذه الشروط هى:
أ - ألا يزاد بعدها "إن"٠
ب - ألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف أو جار ومجرور ٠=

* ألاَّ يزاد بعدها "إنْ"، فإن زيدت بعدها "إنْ" بطل عملها، ورفع الخبر وجوبا، تقول: ما إنْ خالدٌ مسافرٌ.

هذا مذهب البصريين، واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

وما إنْ طِبْنَا جُبْنٌ ولكنْ ∴ منايانا ودولةُ آخرينا[1]

وقول الآخر:

بنى غُدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبٌ ∴ ولا صَريفٌ ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ[2]

= جـ - ألاَّ يتقدم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف أو جار ومجرور.

د - ألا ينتقض النفى بـ"إلا".

هـ - ألا تتكرر "ما".

و - ألا يبدل من خبرها موجب.

ـ ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٧ ـ ١٢٠١)، وشرح ابن عقيل (١/٣٠٣ ـ ٣٠٧)، وهمع الهوامع (١/ ٣٨٦ ـ ٣٩٣).

(١) البيت من الوافر، قاله فروة بن مسيك (وهو حجازى) فى: الكتاب (٣/ ١٥٣)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٥٧)، والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى (٣٢٧) تحقيق الدكتور/ فخرالدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل (دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ ط:الثانية ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)، والمساعد (١/ ٢٧٨)، وبلا نسبة فى: شفاء العليل (١/ ٣٢٩)، وهمع الهوامع (١/ ٣٩١).

وروايته فى غير الكتاب والجنى الدانى (فما إن) بدلا من (وما إن).

الطب: العادة. وقيل: العلة أو السبب.

يقول: إننا لم نقتل بسبب الجبن، وإنما هو حضور المنية قدرا.

والشاهد فيه: قوله: "وما إن طبنا جبن" حيث أهملت "ما" بسبب زيادة "إن" بعدها.

(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (١٠٣) تحقيق الأستاذ / محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط : الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (١٤١)، وشفاء العليل (١/ ٣٢٨)، والتصريح (١/ ١٩٧)، وهمع الهوامع (١/٣٩١).

بنو غدانة: حيى من يروبع من بنى تميم . الصريف: الفضة. الخزف: ما عمل من الطين وشوى فى النار.

يهجو بنى غدانة بأنهم من أراذل الناس، لا من أشرافهم، ولا ممن يقارب أشرافهم.

والشاهد فيه: قوله: "ما إن أنتم ذهب" حيث أهملت "ما" بسبب زيادة "إن" بعدها.=

قال سيبويه فى حديثه عن "إنْ" النافية: "... وتَصرِفُ الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها "ما" إلى الابتداء فى قولك: "إنَّضما" ، وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ، وقال فروة بن مُسَيْك:

وما إن طبنا جبن ولكن ∴ منايانا ودولة آخرينا"[1]

فـ"إنْ" هذه عند البصريين زائدة، كافة، لمَّا زيدت بعد "ما" أزالت شبهها بـ"ليس"؛ لأنها لا يليها "إنْ"، فلمَّا تباينا فى الاستعمال بطل العمل[2]، وبزيادتها أيضا وقع الفصل بين "ما" واسمها بغير الظرف[3].

وذهب الكوفيون[4] إلى جواز إعمال "ما"، ونصب الخبر بعدها مع وجود "إنْ" بعدها، نحو: ما إنْ زيدٌ مسافرا.

واحتجوا برواية ابن السكيت[5]:

=ورواه يعقوب بن السكيت بنصب "ذهب وصريف" على إعمال "ما" مع وجود "إن" بعدها على مذهب الكوفيين، و"إن" هذه نافية مؤكدة لـ"ما" وليست زائدة، ولا نافية مؤسسة.

(١) الكتاب (٣/ ١٥٣).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (١/ ٣٦٩)، والتصريح (١/ ١٩٧).

(٣) ينظر: تعليق الفرائد (٣/ ٢٤٢)، ونتائج التحصيل (جـ١/مـ٤/١٢٤٨).

(٤) ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة فى: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٠)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٥٨). وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدى (١٥٥) تحقيق الدكتور/ طارق الجنابى (مكتبة النهضة العربية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م). والتصريح (١/ ١٩٦، ١٩٧)، وهمع الهوامع (١/ ٣٩١).

(٥) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف المعروف بابن السكيت، من مؤلفاته: إصلاح المنطق، والأضداد، والأجناس، وغيرها، توفى سنة ٢٤٤هـ. تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (٢/ ٤٣٩).

بنـي غدانـة مـا إنْ أنـتم ذهبًـا ∴ ولا صـريفًا ولكـنْ أنـتم الخَـزفُ

بنصب "ذهب وصريف".

فـ"إنْ" هذه عند الكوفيين نافية،مؤكِّدة لـ"ما"،وليست زائدة[1].

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

ادَّعى ابن مالك إجماع النحاة على بطلان عمل "ما" عمل "ليس" إذا زيدت بعدها "إنْ"، ومن ثم قال: "ولمَّا كان عمل "ما" استحسانيا لا قياسيا اشترط فيه: تأخر الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقارنة "إنْ"؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاء عليها تقوية، والتخلي عنها أو عن بعضها توهين، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه: الخلو من مقارنة "إنْ"؛ لأن مقارنته لـ"ما" يزيل شبهها بـ"ليس"؛ لأن "ليس" لا تليها "إنْ" ، فإذا وليت "ما" تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف"[2].

موقف النحاة من ابن مالك:

اعترض أبوحيان والمرادي والدماميني على ابن مالك فيما ادعاه من إجماع في هذه المسألة.

قال أبوحيان معلقا على كلام ابن مالك: "... فقد نص على أن مجئ "إنْ" بعد "ما" مبطل للعمل بلا خلاف، وليس كما ذكر، بل المسألة خلافية :

---

(١) فالخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال "ما" مع زيادة "إن" بعدها مرتب على خلافهم في معنى "إن" هل هي زائدة، أو نافية مؤكدة؟

ـ ينظر: همع الهوامع (١/ ٣٩١) .

(٢) شرح التسهيل (١/ ٣٦٩) .

ذهب البصريون إلى إبطال العمل إذا جئ بعد "ما" بـ"إنْ" وأنه لا يجوز النصب. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز النصب، فتقول: ما إن زيدٌ ذاهبًا، وحكى ذلك يعقوب، وأنشد:

بنى غدانة ما إن أنتم ذهبًا ∴ ولا صريفًا ولكن أنتم الخزف

بنصب "ذهب" و"صريف"[1].

وقال المرادى: "وذكر ابن مالك أن "ما" يبطل عملها إذا زيدت بعدها "إنْ"، بلا خلاف، وليس كذلك؛ فقد حكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب؛ وأنشد يعقوب:

بنى غدانة ما إن أنتم ذهبًا ∴ ولا صريفًا ولكن أنتم الخزف

بنصب "ذهب، وصريف"[2].

وقال الدماميني : "وهذا الشرط ذكر المصنف أنه متفق عليه وليس كذلك، بل نقل غيره عن الكوفيين أنه لا يشترط، وأنشد يعقوب:

بنى غدانة ما إن أنتم ذهبًا ∴ ولا صريفًا ولكن أنتم الخزف"[3]

وما ذكره أبوحيان ومن تبعه هو الصواب.

---

(١) التذييل والتكميل (٤/ ٢٥٨)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٢٠٠) ونقله عن أبي‌حيان المرابط الدلائى فى: نتائج التحصيل (جـ١/ مـ٤/ صـ١٢٤٩).

(٢) الجنى الدانى (٣٢٧ ، ٣٢٨).

(٣) تعليق الفرائد (٣/ ٢٤٢).

(٦)

الإجماع على عدم جواز دخول لام الابتداء على خبر "أنَّ" المفتوحة الهمزة

تدخل لام الابتداء[١] على خبر "إنَّ" المكسورة الهمزة، المشددة النون، إذا كان مؤخرا، مثبتا، ليس ماضيا مجردا من "قد"[٢].

ذلك نحو: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾[٣]، وقوله (جل شأنه) : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[٤].

أما "أنَّ" المفتوحة الهمزة، المشددة النون، فلا يجوز بإجماع النحاة[٥] دخول لام الابتداء على خبرها، فلا يقال: علمت أنَّ محمدًا لعالمٌ .

---

(١) هي: لام مفتوحة، غير عاملة، تفيد توكيد مضمون الجملة، تدخل على المبتدأ، نحو: لمحمدٌ عالمٌ، وعلى خبر "إن"، وعلى معموله نحو: إن محمدا لعمرا ضارب، وعلى اسمها إذا تأخر عن الخبر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [النازعات/ ٢٦]، وعلى ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران/ ٦٢] .
ينظر: الجنى الداني (١٢٤، ١٣١، ١٣٢)، والتصريح (١/٢٢٤)، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١/٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) أجاز الكسائي وهشام دخولها على الماضي المجرد من "قد" على أنها مضمرة قبله. ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٤) .

(٣) إبراهيم/ ٣٩ .

(٤) النمل/ ٧٤ .

(٥) ينظر: الكتاب(٣/ ١٤٦ ــ ١٤٨)، والأصول في النحو (١/٢٧٤ ٢٧٥)، والمقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور (١٦٥) تحقيق الأستاذين/ عادل أحمد عبدالموجود ، وعلي محمد معوض=

وما ورد من ذلك حملوه على زيادة اللام، أو الشذوذ والندرة أو الضرورة الشعرية.

وقد سمع ذلك نثرا، وشعرا، ومنه قراءة سعيد بن جبير (ﷺ) : ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (١)، وقراءة: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(٢) وما حكاه قطرب من قول بعضهم : "فإذا أنّى لَبِه"(٣).

ومنه :

ألم تكن حلفت بالله العلي ∴ أنّ مطاياك لمن خير المطي(٤)

= (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م)، وشرح التسهيل (١/ ٢٩، ٣٠)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٣٧٥/٤)، وشرح ابن الناظم (١٢٣)، والمساعد (١/ ٣٢٤)، وشفاء العليل (١/ ٣٦٥)، وتعليق الفرائد (٤/ ٥٤) وهمع الهوامع (٤٤٦/١).

(١) الفرقان/ ٢٠ . وتنظر القراءة في: البحر المحيط (٦/ ٤٩٠).

(٢) الأنفال/ ٤٢، وهذه القراءة ذكرها الرضى في شرحه للكافية (٣٧٥/٤)، والدماميني في شرحه للتسهيل (٤/ ٥٤) .

(٣) ينظر هذا القول في: سر صناعة الإعراب (١/ ٣٧٩)، والتذييل والتكميل (٥/ ١١٨) .

(٤) البيتان من الرجز ، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: الخصائص (١/ ٣١٥)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٧٩) وضرائر الشعر لابن عصفور (٥٧)، تحقيق الأستاذ/ السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس ـ بيروت ـ ط: الثانية ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م). والتذييل والتكميل (٥/ ١١٨). ورصف المباني (٣٣٧) وهمع الهوامع (١/ ٤٤٦).

والشاهد فيه: قوله: "أن مطاياك لمن خير أعطى" حيث دخلت اللام على خبر (أن) المفتوحة الهمزة للضرورة الشعرية.

قال ابن جني في سر الصناعة: "والوجه هنا كسر "إن" لتزول الضرورة".

وقول الآخر:

فتافِسْ أبا الغبراءِ فيها ابنَ زارعٍ .·. على أنّه فيها لغيرُ منافسِ[1]

ونسب أبوحيان[2] وابن عقيل[3] والسيوطي[4] إلى المبرد القول بجواز دخول لام الابتداء على خبر "أنَّ" مفتوحة الهمزة.

وهذا غير صحيح؛ فقد صرَّح المبرد في مقتضبه بعدم جواز ذلك، فقال: "فإن قال قائل: فكيف أقول: أشهد بأنك لَمنطلقٌ؟ قيل له: هذا محال كسرتَ أو فتحتَ؛ لأن حد الكلام التقديم، فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالا؛ لأن عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها. لو قلت هذا لقلت: أشهد بذاك. وكذلك "بلغني أنك منطلق" لا يجوز أن تدخل اللام ، فتقول: بلغني أنك لَمنطلق؛ لأن "أنَّ" وصلتها الفاعل، واللام تقطع ما بعدها، فلو جاز هذا لقلت: بلغني لذاك. فهذا واضح بيِّنٌ جدا.

فأما قوله (عزوجل) : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[5] فمعناه: إلا وهذا شأنهم. وهو ــ والله أعلم ــ جواب لقولهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾[6]"[7].

---

(١) البيت من الطويل، أنشده ابن دريد عن أبي عثمان المازني في: ضرائر الشعر (٥٧)، والتذييل والتكميل (٥/ ١١٨)، وشرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر البغدادي (٤/ ٣٥٨) تحقيق الأستاذين/ عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق (مطبعة محمد هاشم الكتبي ــ ط:الأولى ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م).

والشاهد فيه قوله:"على أنه فيها لغير منافس"وهو كالشاهد السابق .

(٢) التذييل والتكميل (٥/ ١١٨)، وارتشاف الضرب (٣/ ١١٦٧).

(٣) شرح الألفية (١/ ٣٦٧) .

(٤) الهمع (١/ ٤٤٦) .

(٥) الفرقان / ٢٠ .

(٦) الفرقان/ ٧ .

(٧) المقتضب (٢/ ٣٤٤ ، ٣٤٥)، وينظر: الكتاب (٣/ ١٤٦ ــ ١٤٨).

فكلام المبرد واضح فى المنع، كما أنه لم يتعرض لقراءة سعيد بن جبير فى الآية الكريمة.

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

ذكر ابن مالك أن دخول اللام على خبر "أنَّ" المفتوحة الهمزة ممتنع بإجماع النحاة، فقال فى رده على من أجاز دخول اللام بعد "لكنَّ" :

"... لأن الكلام الذى فيه "إنَّ" غير مفتقر إلى شئ قبله، بخلاف الذى فيه "لكنَّ" فإنه مفتقر إلى الكلام قبله؛ فأشبهت "أنَّ" المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها"(١).

موقف النحاة من ابن مالك :

اعترض الشيخ أبوحيان على ابن مالك فيما ذكره من إجماع النحاة فى هذه المسألة، بحجة أن المبرد خالف فيها خلافا شاذا.

جاء فى التذييل والتكميل: "قوله: "فأشبهت "أنَّ" المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها" وليس كما ذكر ، بل فيه خلاف شاذ عن المبرد، وهو مسموع من كلام العرب ..." (٢).

وجاء فى ارتشاف الضرب : "... ولا على خبر "أنَّ" خلافا للمبرد، وادعاء ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز دخول اللام على خبر "أنَّ" ليس بصحيح، بل هو مسموع فى النظم والنثر، وقد قرئ به فى قوله تعالى: ﴿إلا أنهم ليأكلون الطعام﴾ بفتح "أنَّ" "(٣).

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ٢٩) .
(٢) (٥/ ١١٨) .
(٣) (٣/ ١٢٦٧) .

والحق : أن المبرد براء مما نسب إليه، كما أثبت سابقا، كما أن القراءة لم تخف على ابن مالك، فقد ذكرها عُقَيب حكمه بالإجماع على المنع ، وذكر أن اللام فيها زائدة، فقال: "وربما زيدت بعد "أنّ" المفتوحة، كقراءة بعضهم: ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام﴾"[1].

وبهذا حكم أبوحيان نفسه، فقال بعد أن ذكر القراءة وغيرها من الشواهد: "... وينبغي أن يُحملَ ذلك على زيادة اللام ، ولا يقاس على ما ورد من ذلك"[2].

فالحق ما ذكره ابن مالك من إجماع فى هذه المسألة.

(١) شرح التسهيل (٢/ ٣٠) .
(٢) التذييل والتكميل (٥/ ١١٩) .

(٧)

الإجماع على جواز الإعمال والإهمال فى "ليت" المتصلة بـ"ما" غير الموصولة

ذهب سيبويه وجمهور النحاة[١] إلى أن "ما" الحرفية، الزائدة غير الموصولة[٢] إذا اتصلت بـ"إنَّ" وأخواتها كفَّتهن عن العمل، إلا "ليت" فإنه يجوز فيها حينئذ الإعمال والإهمال، وهو أحسن.

تقول: إنَّما محمدٌ عالمٌ، وكأنَّما زيدٌ أسدٌ، ولكنَّما عمرٌو جبانٌ ولعلما بكرٌ فائزٌ.

قال الله (عزوجل) : ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٣] وقال (جل شأنه) : ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٤]، وما بعد هذه الحروف مرفوع على الابتداء ولا يجوز نصبه.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٤) (وقد نسبه للأخفش وحده وأيده)، والمقرب ومعه مثل المقرب (١٦٩)، وشرح ابن الناظم (١٢٤ ، ١٢٥)، وأوضح المسالك (١/ ٣٤٩)، وشرح قطر الندى (١٤٧ ـ ١٥١)، والمساعد (١/ ٣٢٩)، وشفاء العليل (٣٦٩/١)، وهمع الهوامع (١/ ٤٥٨)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٨٣، ٢٨٤)، وحاشية الصبان على الأشمونى (٢٨٣/١).

(٢) أما الموصولة فلا تكف "إن" وأخواتها عن العمل، نحو: إن ما عندك حسن، وإن ما فعلت حسن، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه/ ٦٩] أى: إن الذى صنعوه كيد ساحر.

ينظر: شرح عمدة الحافظ (١/ ٢٣٢)، وشرح ابن عقيل (٣٧٥/١)، وحاشية الصبان على الأشمونى (١/ ٢٨٣).

(٣) النساء / ١٧١ .

(٤) الكهف/ ١١٠ .

وتقول: ليتما محمدٌ مسافرٌ، ويجوز: ليتما محمدًا مسافرٌ.

وقد سُمع بالوجهين فى قول النابغة:

قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ∴ إلى حمامتنا ونصفُه فَقَدِ[1]

برفع "الحمام" على الإهمال، ونصبه على الإعمال.

وعلة وجوب الإهمال فى "إن" وأخواتها، إلا "ليت"[2]:

أن "ما" تزيل اختصاصهن بالأسماء، وتهيئهن للدخول على الأفعال؛ فوجب لذلك إهمالهن، كما فى قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[3]، وقوله (جل شأنه): ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾[4]، وقوله

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة فى الخصائص (٢/ ٤٦٠)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٨)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ٢٣٣)، والتصريح (١/٢٢٥). وبلا نسبة فى: أوضح المسالك (١/ ٣٤٩)، وهمع الهوامع (١/ ٤٥٨)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/٢٨٤).

ـ يذكر زرقاء اليمامة وما كان منها حين رأت سربا من الحمام يطير، وكان عدده ستا وستين فإذا أضيف إليه نصفه، ثم ضم إلى حمامتها تم مائة.

والشاهد فيه: قوله: "ليتما هذا الحمامُ لنا" حيث روى برفع الحمام على إهمال "ليت"، وبنصبه على إعمالها، والإهمال أحسن.

ويروى: أو نصفه، على أن "أو" بمعنى: الواو.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٤، ٤٣٥)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ٢٣٢)، وشرح ابن الناظم (١٢٤، ١٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٥٩)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/٢٨٣ ٢٨٤).

(٣) الأنبياء/ ١٠٨.

(٤) المؤمنون/ ١١٥.

(عزوجل): ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1]، وقوله (عزوجل): ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾[2].

أما "ليت" فاختصاصها بالأسماء باقٍ، ولم يُسمع دخولها مع "ما" على الأفعال؛ فجاز فيها الإعمال نظرا لقوة اختصاصها، والإهمال إلحاقا بأخواتها.

قال سيبويه: "وأما "ليتما زيدًا منطلقٌ" فإن الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا، وهو قول النابغة الذبياني:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا ∴ إلى حمامتنا ونصفه فقد

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: ﴿إسلامٌ بعوضةٌ﴾[3]، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلقٌ".

وذهب جماعة من النحويين، منهم: الزجاجي[4] وابن السراج[5] والزمخشري[6] وابن مالك إلى جواز الإعمال والإهمال في "إنّ

---

(١) فاطر/ ٢٨ .
(٢) الأنفال / ٦ .
(٣) قرأ بالرفع في (بعوضة) الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة . ينظر: البحر المحيط (١/ ١٢٢، ١٢٣) .
(٤) ينظر: الجمل (٣٠٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٣) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٥)، والمساعد (١/ ٣٢٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٧٤)، وشفاء العليل (١/ ٣٦٩)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦٠) .
(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٦٩، ٢٧٠)، وشرح التسهيل (١/ ٣٨) وشرح عمدة الحافظ (١/ ٢٣٣). وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٥) والمساعد (١/ ٣٢٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٧٤)، وشفاء العليل (١/ ٣٦٩)، والتصريح (١/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦٠).
(٦) ينظر: المفصل (٢٩٣)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٥) والمساعد (١/ ٣٢٩)، وشفاء العليل (١/ ٣٦٩)، والتصريح (١/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦٠).

وجميع أخواتها، قياسا على "ليت" ولتجرى عوامل هذا الباب على سنن واحد ، والإهمال أكثر فى الجميع .

واستند هؤلاء إلى ما حكاه الكسائى والأخفش من قول بعض العرب[1] : إنَّما زيدًا قائمٌ .

قال الزجاجى: "ومن العرب من يقول: إنما زيدا قائمٌ، ولعلما بكرا قائمٌ، فيلغى "ما" وينصب بـ"إنَّ" ، وكذلك سائر أخواتها"[2].

وقال ابن مالك فى التسهيل: "وتلى "ما" ليت، فتعمل وتهمل وقل الإعمال فى "إنما" وعُدِمَ سماعه فى: كأنَّما، ولعلَّما، ولكنَّما والقياس سائغ"[3].

ثم قال فى الشرح : "وأجرى ابن السراج غير "ليتما" مجراها قياسا ... وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها، وبقوله أقول فى هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: والقياس سائغ"[4].

وقال فى العمدة: "وتتصل "ما" الزائدة بهذه الحروف فتبطل عملها، وفى "ليت" وجهان، وقد تلحق بها أخواتها"[5].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٨)، وشرح عمدة الحافظ (٢٣٣/١)، والمساعد (١/ ٣٢٩)، وشفاء العليل (١/ ٣٦٩)، والتصريح (٢٢٥/١) .

قال ابن الناظم معلقا على هذا القول: "وهو غريب". شرح الألفية (١٢٥) .

وقال ابن عقيل: "وأما ما حكاه الأخفش والكسائى فشاذ" . شرح الألفية (١/ ٣٧٥) .

(٢) الجمل (٣٠٤) .

(٣) التسهيل (٦٥) .

(٤) شرح التسهيل (٢/ ٣٨) .

(٥) شرح عمدة الحافظ (١/ ٢٣٢) .

ثم قال في الشرح: "... وأجاز ابن السراج إجراء :إنما وكأنما، ولكنما، ولعلما، مجرى "ليتما" في الإعمال تارة، وترك الإعمال تارة، ويعضد ما ذهب إليه أن الكسائي والأخفش رويا عن بعض العرب إعمال "إنَّ" مقرونة بـ"ما" "[1].

وإلى هذا أشار في ألفيته بقوله:

ووصلُ "ما" بذي الحروفِ مبطلُ ∴ إعمالَها، وقد يُبقَى العملُ

وذهب الزجاج وابن أبي الربيع[2] إلى جواز الإعمال والإهمال في "ليت، ولعل، وكأنَّ" ووجوب الإهمال في "إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ"[3].

وعلة ذلك : أن "ليت، ولعل، وكأنَّ" يتغير معهن معنى الجملة الابتدائية، ويصير الكلام غير خبر، بخلاف الثلاث الباقيات.

وذهب الفراء[4] إلى وجوب الإعمال في "ليت" و"لعل"، فلا تكفُّهما "ما" عن العمل.

فالمسألة فيها أربعة مذاهب.

والراجح: ما ذهب إليه سيبويه والجمهور؛ لقوة حجتهم، وعدم سماع الإعمال إلا في "ليت".

---

(١) شرح عمدة الحافظ (١/ ٢٣٣).

(٢) هو: أبو الحسين عبيدالله بن أحمد الإشبيلي، من مصنفاته: البسيط في شرح جمل الزجاجي، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة (٦٨٨هـ).
تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٢/ ٦٢)، والأعلام (٤/ ١٠١).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٣٣)، وارتشاف الضرب (٣/١٢٨٥)، والتصريح (١/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/٤٦٠).

(٤) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٥)، وتعليق الفرائد (١/٦٧)، والتصريح (١/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦٠). وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١/ ٢٨٤).

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

تبين فيما سبق أن ابن مالك وافق من قال بجواز الإعمال والإهمال في "إنَّ" وجميع أخواتها، ونص في شرحه للتسهيل على إجماع النحاة على الجواز في "ليت" ، فقال: "وتتصل "ما" الزائدة بـ"ليت" ، فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع . وعليه الوجهين قول النابغة:

ألا ليتما هذا الحمامَ لنا .·. إلى حمامتنا ونصفه فقد"[1]

موقف النحاة من ابن مالك:

اعترض أبوحيان والدماميني والأشموني على ابن مالك فيما ذكره من إجماع على جواز الوجهين في "ليتما"، بحجة أن الفراء قال بوجوب الإعمال فيها وفي "لعلّما".

قال أبوحيان: "وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف "ما" لـ"ليت" ولا لـ"لعل" بل يجب إعمالها، فتقول: ليتما زيدًا قائمٌ، ولعلما بكرًا قادمٌ، ودعوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال والإهمال في "ليتما" يبطلها مذهب الفراء"[2].

وقال الدماميني: "ونقل المصنف الإجماع على جواز الوجهين في "ليت" ونُوزِعَ بأن المنقول عن الفراء منع الإهمال في "ليت" و"لعل" مع دخول "ما" عليهما"[3].

وقال الأشموني: "... بخلاف "ليت" فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء؛ ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في "ليتما"

(١) شرح التسهيل (٢/ ٣٨) .
(٢) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٥) .
(٣) تعليق الفرائد (٤/ ٦٧) .

وهو يُشْكِلُ على قوله فى شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع"[1].

ودافع الصبان عن ابن مالك قائلا: "قد يقال: لَمْ ينظر المصنف إلى هذا الخلاف؛ لكونه واهيًا؛ فحَكَى الإجماع"[2].

وهذا ما تميل إليه نفسى؛ إذ ورد السماع عن العرب بإعمال "ليتما" وإهمالها، وهو مذهب سيبويه والجمهور، ولا يقدح فيه انفرادُ مخالفٍ للمسموع.

(١) شرح الألفية (١/ ٢٨٤) .
(٢) حاشية الصبان على الأشمونى (١/ ٢٨٤) .

(٨)

الإجماع على جواز رفع الاسم المعطوف على اسم "إنَّ" بعد مجئ الخبر

إذا عُطفَ اسمٌ على اسمِ "إنَّ" بعد مجئ الخبر[١]، وتمام الجملة نصب عطفا على اسم "إنَّ" نحو: إن محمدًا عالمٌ وعليًا.

وأجمع النحاة[٢] على جواز رفعه، إذا كان الناسخ "إنَّ، أو أنَّ أو لكنَّ" فيجوز فى المثال السابق: إنَّ محمدًا عالمٌ وعليٌ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[٣].

وعلة ذلك: أن "إنَّ وأنَّ ولكنَّ" لا يتغير معهن معنى الجملة فهى باقية معهن على خبريتها، بخلاف "ليت، ولعل، وكأنَّ"

---

(١) أما إذا كان العطف قبل مجئ الخبر، فالبصريون يمنعون رفعه مطلقا، تقول: إن محمدا وعليا مسافران، ولا يجوز رفع "على" وأجاز الكسائى رفعه مطلقا. وأجاز الفراء رفعه بشرط خفاء إعراب اسم "إن" كأن يكون ضميرا، أو اسما مقصورا، نحو: إنك وزيد ذاهبان.
ينظر هذا الخلاف فى: الإنصاف (١/ ١٨٥ ــ ١٩٥)، والتبيين (٣٤١ ــ ٣٤٦)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٨، ١٢٨٩)، وائتلاف النصرة (١٦٧ ــ ١٦٩).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ١٤٤ ــ ١٤٦). وشرح الجمل لابن عصفور (١/٤٥٥)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٤/ ٣٦٥). وشرح التسهيل (٢/ ٤٧)، وأوضح المسالك (١/ ٣٥٢، ٣٥٣)، والمساعد (١/٣٣٥، ٣٣٦)، والتصريح (١/ ٢٢٥)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٨٤).

(٣) التوبة/ ٣.

ولهذا فلا يجوز فى المعطوف على أسمائهن إلا النصب على اللفظ[1].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وجائزٌ رفعُك معطوفا على ∴ منصوبِ "إنَّ" بعد أن تستكملا
وألحقتْ بـ"إنَّ" لكنَّ وأن ∴ من دونِ ليتَ ولعل وكأن

ومما ورد من ذلك بعد "إن" قول الشاعر:

فمَن يَكُ لم يُنجبْ أبوه وأمُّه ∴ فإنَّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ[2]

وبعد "لكنَّ" قول الآخر:

وما قصَّرتْ بى فى التسامى خُؤولةٌ ∴ ولكنَّ عَمّى الطَّيِّبُ الأصلِ والخالُ[3]

---

(١) خالف فى ذلك الفراء فأجاز فى المعطوف على اسم "ليت، ولعل وكأنَّ" الرفع على الابتداء، فيجوز عنده: كأن زيدا منطلقٌ وعمرٌو أى: وعمرٌو منطلقٌ.

ينظر: معانى القرآن للفراء (١/ ٣٠٩، ٣١٠) تحقيق الأستاذين/ أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار (دار السرور ــ بدون) ، وشرح ابن عقيل (٣٧٧/١).

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى: شرح التسهيل (٢/ ٢٦٥)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥١١)، وأوضح المسالك (١/ ٣٥٣)، والتصريح (١/ ٢٧٧)، وهمع الهوامع (٢٠٥/٣)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٨٥).

والشاهد فيه: قوله: "فإن لنا الأم النجيبة والأب" حيث عطف "الأب" بالرفع، على اسم "إن" "الأم" والراجح أنه مبتدأ خبره محذوف، مدلول عليه بما قبله . وقيل: معطوف على موضع اسم "إن" والأولى نصبه عطفا على لفظ اسم "إن" .

(٣) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى: شرح التسهيل (٢/ ٤٨)، وأوضح المسالك (١/ ٣٥٥)، والتصريح (٢٢٧/١)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٠٦)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٨٧) .

والشاهد فيه: قوله: "ولكن عمى الطيب الأصل والخال" حيث عطف "الخال" بالرفع على اسم "لكن" عمى. وهو كالشاهد السابق.

هذا ،، وقد لختلف النحاة فى وجه الرفع فى هذا الاسم، على النحو التالى:

أولا: ذهب سيبويه والمحققون من البصريين[1]: إلى أن هذا الاسم مرفوع على أحد وجهين:

أحدهما: الابتداء، والخبر محذوف؛ لدلالة خبر الناسخ عليه. وهو المختار عندهم .

والثانى: العطف على الضمير المستتر فى الخبر، إن كان مما يتحمل الضمير، والأحسن حينئذ تأكيد الضمير، فتقول: إن محمدا مسافرٌ هو وعمرٌو .

قال سيبويه: "هذا باب ما يكون محمولا على "إنَّ" فيشاركه فيه الاسم الذى وليها ويكون محمولا على الابتداء، فأما حمل على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريفٌ وعمرٌو، وإن زيدا منطلقٌ وسعيدٌ فعمرو، وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسنٌ، والثانى ضعيفٌ. فأما الوجه الحسن: فأن يكون محمولا على الابتداء؛ لأن معنى "إن زيدا منطلقٌ" : زيدٌ منطلقٌ، و"إنَّ" دخلتْ توكيدا، كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو، وفى القرآن مثله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[2].

وأما الوجه الآخر الضعيف : فأن يكون محمولا على الاسم المضمر فى المنطلق والظريف، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو وعمرٌو، وإنَّ زيدا ظريفٌ هو وعمرٌو"[3].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٥٥)، وارتشاف الضرب (١٢٨٩/٣)، وأوضح المسالك (١/ ٣٥٨)، وشرح ابن عقيل (٣٧٦/١)، والمساعد (١/ ٣٣٦)، والتصريح (١/ ٢٢٧).

(٢) التوبة / ٣ .

(٣) الكتاب (٢/ ١٤٤) .

ثانيا: وذهب الكوفيون وبعض البصريين[1]. إلى أن هذا الاسم مرفوع على أحد وجهين:

أحدهما: العطف على موضع اسم "إن" قبل دخولها (أى: الابتداء) وهو المختار عندهم؛ لأنهم لا يشترطون فى العطف على الموضع وجود المُحْرِز .

والثانى: العطف على الضمير المستتر فى الخبر، على نحو ما سبق بيانه .

فسيبويه ومحققو البصريين قالوا: مرفوع على الابتداء وخبره محذوف، مدلول عليه بخبر الناسخ المذكور قبله، فهو من عطف الجمل والكوفيون ومن وافقهم قالوا: مرفوع عطفا على موضع اسم "إن" قبل دخولها، فهو من عطف المفردات .

والراجح : رأى سيبويه ومحققى البصريين[2] ؛ لأنه يشترط فى العطف على الموضع وجود المُحْرِز (أى : المُجَوِّز) وهو مفتقَدٌ هنا؛ لأن الابتداء زال بدخول الناسخ فى "إن زيدا قائمٌ وعمرٌو" ، بخلاف نحو "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا" فإن المحرز موجود وهو الطالب لهذا النصب، وهو "ليس"، ولهذا جاز عطف "قاعدا" على موضع "بقائم"[3].

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١١١، ٣٧١)، والأصول فى النحو (١/ ٢٤٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٥٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٩)، والتصريح (١/ ٢٢٧)، وهمع الهوامع (٣/١٩٦)، وحاشية الصبان على الأشمونى (١/ ٢٨٤).

(٢) قال ابن عقيل: "... ورفعه على العطف على محل اسم "إن" عند قوم، وعلى الابتداء والخبر محذوف عند قوم، ويقال: إن هذا هو الصحيح، وإنه المفهوم من كلام سيبويه" .

ـ المساعد (١/ ٣٣٦) . وينظر: شرحه للألفية (١/ ٣٧٦).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٥٥، ٤٥٦)، وهمع الهوامع (٣/١٩٦).

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

حكى ابن مالك إجماع النحاة على جواز رفع الاسم المعطوف على اسم "إنَّ" و"لكنَّ" بعد مجئ الخبر، فقال فى التسهيل : "يجوز رفع المعطوف على اسم "إنَّ" و"لكنَّ" بعد الخبر بإجماع"(١).

وقال فى شرح الكافية الشافية: "ويجوز الرفع مع "إنَّ" و"لكنَّ" خصوصا ـ بعد الخبر بإجماع"(٢).

موقف النحاة من ابن مالك:

اعترض أبوحيان على ابن مالك فيما حكاه من إجماع، وأغلظ عليه القول، ووصفه بالجهل لمذهب سيبويه والمحققين من البصريين الذين لم يجيزوا وجه العطف على الموضع؛ لعدم وجود المحرز .

جاء فى ارتشاف الضرب: "... ودعوى ابن مالك الإجماع على جواز رفع المعطوف على اسم "إنَّ" و"لكنَّ" باطلة، ألا ترى إلى جهله بمذهب سيبويه وقول أصحابنا، وإنما الإجماع على جواز الرفع"(٣).

وتبع الأشمونى ابن مالك فحكى الإجماع أيضا، فقال فى شرحه للألفية: "(وجائز) بالإجماع (رفعك معطوفا على منصوب إنَّ) المكسورة (بعد أن تستكملا) خبرَها، نحو: إنَّ زيدا آكلٌ طعامَك وعمرٌو..."(٤).

والحق: أن ابن مالك محقٌّ فيما ذكره من إجماع على جواز رفع هذا الاسم ، فالخلاف ليس فى الرفع، وإنما فى وجهه ، كما سبق بيانه .

---

(١) التسهيل (٦٦) .
(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٥١١) .
(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٩).
(٤) شرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٨٤).

والذى جمل أبا حيان على الاعتراض على ابن مالك هو قوله: "رفع المعطوف على اسم "إنّ" حيث إن ظاهره يوحى أن ابن مالك يقول بإجماع النحاة على جواز وجه العطف على موضع اسم "إنّ" وما أظن أن ذلك مقصوده.

وقد أبان عن ذلك الدمامينى فى تعليقه على التسهيل، فقال: (ويجوز رفع المعطوف على اسم "إنّ" المكسورة (ولكنّ بعد) ذكر (الخبر بإجماع) نحو: إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، وما زيدٌ شاعرا لكنّ عمرًا شاعرٌ وبكرٌ، والمجمع عليه إنما هو جواز هذا التركيب، وأما توجيهه فمختلف فيه"[1].

ودفعا لما ظنه أبوحيان قال الدمامينى بعد أن ذاكر آراء النحاة فى رافع هذا الاسم: "... إذا تقرر هذا فالعبارة المحرَّرَة التى تُتصور معها هذه الأقوال أن يقال: يجوز رفع التالى حرف العطف المشارك لاسم "إنّ" و"لكنّ" فى المعنى[2] لكن المصنف ــ على تقدير كونه يقول: هو من عطف الجمل[3]، على ما هو الصحيح ــ سمّاه معطوفا فإنه شريك فى المعنى، وواقع بعد عاطف، وليس بعده اسم آخر يكون خبرا عنه، فلما أشبه المعطوف من هذه الأوجه سماه معطوفا على سبيل التجوُّز"[4].

---

(١) تعليق الفرائد (٤/ ٨٢، ٨٣).

(٢) قال الصبان معلقا على قول ابن مالك:

"وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن ..... "

"ولو قال: رفعُك تالىَ عاطفٍ، لكان جاريا على سائر الأوجه" حاشيته على الأشمونى (١/ ٢٨٤).

(٣) لقد صرح ابن مالك بذلك حيث قال: "وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الجمل؛ ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى؛ لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله".

ــ شرح التسهيل (٢/ ٤٨، ٤٩).

(٤) تعليق الفرائد (٤/ ٨٤).

(٩)

الإجماع على بطلان عمل "لا" النافية للجنس إذا انفصل مصحوبها أو كان معرفة

"لا" النافية للجنس[١] : هى التى يُقصدُ بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كله[٢] .

تنصب الاسم، وترفع الخبر؛ لمشابهتها "إنَّ" فيما يلى[٣]:

١ - أنهما تدخلان على المبتدأ والخبر .

٢ - أن لهما صدر الكلام .

٣ - أنهما للتأكيد، فـ"إنَّ" لتأكيد الإثبات، و"لا" لتأكيد النفى؛ فحُملتْ "لا" على "إنَّ" من باب الحمل على النقيض (قياس النقيض) .

وهناك شروط لعمل "لا" النافية للجنس عمل "إنَّ"، ومنها[٤]:

---

(١) وتسمى "لا" التبرئة، أى: تبرئة المتكلم ، وتنزيهه الجنس عن الخبر. ينظر: حاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ٢).

(٢) ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (٢٣٩) تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، والأستاذ/ محمد على حمد الله (دار الفكر بيروت ــ ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، وشرح ابن عقيل (٥/٢) .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٧٠)، وشرح ابن الناظم (١٣٣)، والتصريح (١/ ٢٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦٣).

(٤) ومن هذه الشروط أيضا:

أ - أن يكون خبرها نكرة .

ب - ألا تكرر، فإن تكررت جاز فيها الإعمال والإهمال.

نحو قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة/ ٦٨] .

جـ - أن يقصد بها خلوص النفى العام، فإن لم يقصد العموم أهملت، أو عملت عمل "ليس".=

١ - أن يكون اسمها نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[١]، وقوله (جل شأنه) : ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[٢] فهى تشبه "رُبَّ" فى اختصاصها بالنكرة.

أجمع البصريون [٣] على هذا الشرط، فلا تعمل فى معرفة عندهم؛ وذلك لأن "لا" هذه لعموم النفى. وهو لا يتصور فى المعرفة[٤].

قال سيبويه: "فـ"لا" لا تعمل إلا فى نكرة، كما أن "رُبَّ" لا تعمل إلا فى نكرة"[٥].

فإن كان اسمها معرفة أهملت "لا" ووجب تكرارها[٦]، نحو: لا زيدٌ فى الدار ولا عمرٌو.

= د - ألا تقع بين عامل ومعمول، فإن وقعت بينهما ألغيتْ، وعُدَّتْ زائدة، نحو: جئتُ بلا شئ، وسافرتُ بلا زادٍ.

ـ ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٥)، وشرح ابن عقيل (٦/٢)، والتصريح (١/ ٢٣٥، ٢٣٦)، وهمع الهوامع (٤٦٣/١، ٤٦٤).

(١) البقرة / ٢ .

(٢) هود / ٤٣ .

(٣) ينظر: الكتاب (٢/ ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٠٠)، والمقتضب (٣٦٢/٤) والأصول فى النحو (١/ ٤٠٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٦٩)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (١٨٤/٢، ١٩٠)، وشرح ابن الناظم (١٣٣)، وأوضح المسالك (٢/ ٣) والمساعد (١/ ٣٤٥) وتعليق الفرائد (٤/ ١١٢)، وهمع الهوامع (٤٦٣/١) .

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٦٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦٣).

(٥) الكتاب (٢/ ٢٧٤).

(٦) هذا رأى الجمهور، وخالفهم المبرد وابن كيسان، فلا يلزم عندهما تكرارها إذا كان اسمها معرفة، أو فصل بينها وبين اسمها.

ينظر رأيهما فى: التسهيل (٦٨)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٢/ ١٩١)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٩)، وأوضح المسالك (٢/ ٥)، والمساعد (١/ ٣٤٥).=

وأما قولهم: "قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها"[1]، وقول الشاعر:

لا هيـــثمَ الليلـــةَ للمَطِـــيّ[2]

وقول الآخر:

أرى الحاجاتِ عنـد أبـى خُبَيْـبٍ ∴ نَكِـــدْنَ ولا أميـــةَ فـــى الـــبلادِ[3]

=قال الصبان: "قوله: (وجب تكرارها) أى: عند الجمهور، أما فى المعرفة فجبرا لما فاتها من نفى الجنس، وأما فـى الانفصـال فتنبيها بالتكرير على كونها لنفي الجنس لأن نفى الجـنس تكـرار للنفى فى الحقيقة".

ـ حاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ٤) .

(١) هذا القول لعمر بن الخطاب (ﷺ) فى حق على بن أبىطالب(ﷺ) ومعناه هذه قضية ولا مثل أبى الحسن قاض لهـا، وصـار مـثلا يضرب عند الأمر العسير .

ينظر فى: الكتاب (٢/ ٢٩٧)، والمقتضب (٤/ ٣٦٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٦٩)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٦)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦٣)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٤).

(٢) شطر بيت من الرجز، لم أقف على قائله، وهو بلا نسـبة فـى: الكتـاب (٢/ ٢٩٦)، والمقتضـب (٤/ ٣٢٦)، وهمـع الهوامـع (١/٤٦٤)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٤) .

وهيثم : اسم حاد حسن الصوت ، أو راع .

والشاهد فيه: قوله: "لا هيثم" حيث جاء اسم التبرئة معرفة فى الظاهر، وتأوله الجمهور على أن هناك مضافا نكرة محـذوفا، أى: ولا مثل هيثم.

(٣) البيت من الوافر، قاله عبدالله بن الزبير الأسـدى فـى: الكتـاب (٢٩٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٠٢). وبلا نسبة فى: المقتضب (٤/ ٣٦٢)، وشرح الجمل لابـن عصـفور (٢/ ٢٦٩) وهمع الهوامع (١/ ٤٦٤)، وشرح الأشـمونى بحاشـية الصـبان (٤/٢) .

أبوخبيب: كنية عبدالله بن الزبير. نكد (من باب: تعب) : تعسر فى العيش.

والشاهد فيه قوله: "ولا أمية" وهو كالشاهد السابق.

فمؤول على تقدير مضاف نكرة، لا يتعرف بالإضافة، والتقدير: ولا مثلَ أبى حسَنٍ لها، ولا مثلَ هيثم، ولا مثل أمية.

أو على اعتقاد تنكير الاسم بأن يجعل واقعا على مسماه، وعلى كل من أشبهه، فيصير نكرة لعمومه[1].

وذهب الكوفيون[2] إلى جواز إعمال "لا" فى الاسم العلم المفرد نحو: لا زيدَ ، ولا بكرَ، أو المضاف الكنية، نحو: لا أبا محمد. ولا أبا زيد ، أو المضاف إلى لفظ الجلالة (الله) أو (الرحمن) أو (العزيز) نحو: لا عبدَ الله، ولا عبدَ الرحمن، ولا عبدَ العزيز.

وبعضهم يسقط (أل) من (الرحمن) و(العزيز)، فيقول: لا عبدَ رحمنٍ، ولا عبدَ عزيزٍ .

وبعد أن ذكر ابن السراج مذهب الكوفيين عقب قائلا: "وجميع هذه الأشياء التى تخالف الأصول التى قدمتها لك لا تجوز فى القياس ولا هى مسموعة من الفصحاء"[3].

٢ - ألاَّ يُفصلَ بينها وبين اسمها، فإن فُصلَ بينهما أهملت ولزم تكرارها[4] عند جمهور النحاة[5]، نحو: لا فى الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، وكما فى قوله (تعالى) : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾.

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٢٩٦، ٢٩٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٦٤) وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ٤، ٥).

(٢) ينظر مذهبهم فى: الأصول فى النحو (١/ ٤٠٦)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٧٨)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٦)، وهمع الهوامع (١/٤٦٣).

(٣) الأصول فى النحو (١/ ٤٠٦).

(٤) سبق أن بينت عند الشرط السابق أن المبرد وابن كيسان لم يوجبا التكرار .

(٥) ينظر: الكتاب (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩)، والمقتضب (٤/ ٣٦١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٧٣)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٢/١٨٤، ١٩٠)، وشرح ابن الناظم (١٣٣)، وأوضح المسالك (٣/٢)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٦)، والتصريح (١/ ٢٣٧)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦٦)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٤).

وعلة ذلك : أن "لا" عامل ضعيف؛ لأنها إنما عملت لمشابهتها "إنَّ" التى عملت لمشابهتها الفعل، لا بالأصالة؛ ولهذا ضعفت عن العمل مع الفصل[1].

قال المبرد: "واعلم أن "لا" إنْ فَصلتَ بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسما واحدا؛ لأن الاسم لا ينفصل بين بعضه وبعض فتقول: لا فى الدار أحدٌ، ولا فى بيتك رجلٌ، وقوله (عزوجل) : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ لا يجوز غيره؛ لأن "لا" ــ إن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها ــ لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها"[2].

وخالف الرمانى[3] جمهور النحاة فأجاز إعمال "لا" مع الفصل بينها وبين اسمها.

حَكَى: "لا ــ كذلك ــ رجلا" ، و"لا ــ كزيدٍ ــ رجلا" ، و"لا كالعشية ــ زائرا".

وتأوله الجمهور على أن اسم "لا" فى المثالين الأولين محذوف و"رجلا" تمييز، والتقدير: لا أحدَ كذلك رجلا، ولا أحدَ كزيد رجلا.

وفى المثال الثالث على أن المعنى: لا أرى كالعشية زائرا[4].

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

نقل ابن مالك إجماع النحاة على بطلان عمل "لا" النافية للجنس إذا انفصل مصحوبها، أو كان معرفة.

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد (٤/ ١١٢).
(٢) المقتضب (٤/ ٣٦١) .
(٣) ينظر رأيه فى: التذييل والتكميل (٥/ ٢٧٨)، وارتشاف الضرب (٣/١٣٠٦)، والمساعد (١/ ٣٤٥)، وتعليق الفرائد (٤/ ١١٢) وهمع الهوامع (١/ ٤٦٦).
(٤) ينظر: همع الهوامع (١/ ٤٦٦).

قال (رحمه الله تعالى) : "إذا انفصل مصحوب "لا" أو كان معرفة بطل العمل بإجماع"[1].

موقف النحاة من ابن مالك:

اعترض الشيخ أبوحيان على ابن مالك فيما نقله من إجماع فى هذه المسألة موضحا أن شرط التعريف مختلف فيه بين البصريين والكوفيين، وشرط عدم الفصل خالف فيه الرمانى، كما سبق بيانه.

جاء فى الارتشاف : "زعم ابن مالك أنه إذا انفصل مصحوب "لا" أو كان معرفة بطل العمل بإجماع، وليس كما ذكر، أما إذا انفصل مصحوبها فقد تقدم لنا مذهب الرمانى وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل "لا" فيه، فإن كان مبنيا نصب وزال البناء، وأما إذا كان معرفة فالإجماع من البصريين على أن "لا" لا تعمل فيه، وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم سواء أكان مفردا، نحو: لا زيد، ولا عمرو، أو مضافا كنية، نحو: لا أبا محمد، ولا أبا زيد، فإن كان مضافا إلى (الله) أو (الرحمن) أو (العزيز) أجازوا أن تعمل "لا" فيه، فيقولون : لا عبدالرحمن، ولا عبدالله ، ولا عبدالعزيز، وبعضهم يسقط (أل) من (الرحمن) و(العزيز) فيقول: لا عبدَ عزيزٍ، ولا عبدَ رحمنٍ"[2].

وذكر ابن عقيل[3] والدمامينى[4] والسيوطى[5] الخلاف المذكور دون اعتراض صريح على ابن مالك، موضحين أن الإجماع على

---

(١) التسهيل (٦٨) .
(٢) ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٦)، وينظر: التذييل والتكميل (٥/٢٧٧، ٢٧٨).
(٣) المساعد (١/ ٣٤٥) .
(٤) تعليق الفرائد (٤/ ١١٢) .
(٥) همع الهوامع (١/ ٤٦٣، ٤٦٦) .

شرط التعريف إنما هو إجماع البصريين فحسب، وليس إجماعا مطلقا.

أقول: إن ابن مالك غير مصيب فى إطلاقه الإجماع على شرط التعريف هنا، إلا إن أراد إجماع البصريين، كما قال ابن عقيل والدمامينى، والسيوطى، أما رأى الرمانى المخالف للجمهور، فلعل ابن مالك لم يلتفت إليه لضعفه؛ فذكر الإجماع.

(١٠)

الإجماع على وجوب الرفع فى نحو: "أنت ورأيُك" و"أنت أعلمُ ومالُك"

المفعول معه: اسم فضلة، تال لواو بمعنى "مع" تالية لجملة ذات فعل، أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه[١].

نحو: سرت والنيلَ، وأنا سائرٌ والنيلَ، وأعجبنى سيرُك والنيلَ.

فإن لم تكن الواو تالية لجملة ذات فعل، أو اسم يشبهه ، كأن تقع بعد صاحب خبر[٢] لم يذكر، وجب العطف، وامتنع النصب على المعية عند سيبويه وجمهور النحاة[٣].

ومن ذلك قولهم: كلُّ رجلٍ وضيعتُه[٤]، وكلُّ ثوبٍ وقيمتُه والرجالُ وأعضادُها، وأنت ورأيُك، وأنت وشأنُك .

---

(١) ينظر: أوضح المسالك (٢/ ٢٣٩)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (٢٣٣)، والتصريح (١/ ٣٤٢)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ١٣٤، ١٣٥).

(٢) سواء أكان مبتدأ أم اسما لناسخ.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٦، ١٤٨٧)، وأوضح المسالك (٢/٢٣٩)، والمساعد (١/ ٥٤١)، وشفاء العليل (١/ ٤٩١)، والتصريح (١/ ٣٤٣)، وهمع الهوامع (٢/ ١٨٠) .

(٤) اختلف النحويون فى هذا المثال ونحوه، فذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف وجوبا، والتقدير: كل رجل وضيعته مقرونان، وأنت وشأنك مقرونان .

وذهب الكوفيون إلى أن "كل" ونحوه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر.

وذهب ابن خروف إلى أن الواو قامت مقام "مع" أى: كل رجل مع ضيعته.

ينظر: الكتاب (١/ ٣٠٠)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٠٩٠)، وهمع الهوامع (١/ ٣٣٨) .

فالرفع حتمٌ فى الأسماء الواقعة بعد الواو فى هذه الأمثلة عطفا على ما قبلها؛ وذلك لعدم سبقها بفعل، أو ما يشبهه.

قال سيبويه: "وأما "أنت وشأنُك" و"كلُّ امرئٍ وضيعتُه" و"أنت أعلمُ وربُّك" ، وأشباه ذلك ، فكله رفعٌ لا يكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم تُرد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل وليس موضعا يستعمل فيه الفعل"[1].

وخالف الصَّيمَرِيُّ[2] سيبويه وجمهور النحاة، فذهب إلى جواز النصب فى هذه الأمثلة، ونحوها بلا تأويل.

وجوَّز بعضُ النحاة[3] النصب فيها على المعية على تأويل أن قبل الواو جملة حذف خبرها، والتقدير: كلُّ رجلٍ كائنٌ وضيعتَه، وأنت كائنٌ ورأيَك، وأنت كائنٌ وشأنَك.

والراجح : ما عليه سيبويه والجمهور؛ لأن الواو لم تسبق إلا بمفرد، وتأويل جملة قبلها متكلف، كما أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

---

(١) الكتاب (١/ ٣٠٥).

(٢) هو عبدالله بن على بن إسحاق الصيمَرى، النحوى، أبومحمد، من مصنفاته: التبصرة والتذكرة فى النحو .
تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (٢/ ٤٩).
وينظر رأيه فى: التبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٧ ــ ٢٥٩) تحقيق الأستاذ/ فتحى أحمد مصطفى (مكة المكرمة ١٤٠١هـ=١٩٨٢م).
وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٣ ، ١٤٨٦)، والتصريح (١/٣٤٣).

(٣) ينظر هذا الرأى من غير نسبة لأحد فى:شرح التسهيل (٢/٢٥٤).
وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٦)، وهمع الهوامع (٢/ ١٨٠).

أما نحو: "أنت أعلمُ ومالُك" و"أنت أعلمُ وربُك"[1] مما ذكر فيه خبر المبتدأ وهو أفعل تفضيل، فيجب فيه أيضا العطف، ويمتنع النصب على المعية؛ لعدم وجود الفعل أو ما فى معناه.

والمعنى: أنت أعلم بمالك، وأنت أعلم بربك، و"مالك" و"ربك" معطوفان على "أنت"، ونسبة العلم إلى المال مجاز[2].

فالعطف واجب فى مسألتين:

الأولى: أن تقع الواو بعد صاحب خبر لم يذكر.

والثانية: أن تقع الواو بعد صاحب خبر مذكور، وهو أفعل تفضيل.

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

ذكر ابن مالك أنه لا خلاف فى وجوب العطف فى نحو: "أنت ورأيُك" و"أنت أعلمُ ومالُك".

قال فى التسهيل: "ويجب العطف فى نحو "أنت ورأيُك" و"أنت أعلمُ ومالُك"[3].

ثم قال فى الشرح: "وأشرت بقولى: "ويجب العطف فى نحو: أنت ورأيُك" إلى أن كل موضع كانت الواو فيه بمعنى "مع" بعد ذى خبر لم يُذكر، أو ذُكر وهو أفعل التفضيل، فالعطف فيه لازم؛ لعدم فعل

---

(١) قال الرضى: "هذا يستعمل فى التهديد، أى: أنت أعلم بربك، فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين (تعالى عنه)". ــ شرح كافية ابن الحاجب (٢/ ٤٠).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٧)، والمساعد (١/ ٥٤١).

(٣) التسهيل (٩٩).

وما يعمل عمله، والمراد بعمله أن يكون من جنس ما ينصب مفعولا به. ولا خلاف فى وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين"[1].

ولم يُعْنَ ابن مالك برأى من أجاز النصب على تقدير أن قبل الواو جملة حذف خبرها، ولم يشر إلى رأى الصيمرى الذى أجاز بدون تأويل؛ ولهذا نفى الخلاف فى وجوب العطف.

قال (رحمه الله تعالى) : "ومن ادَّعى جواز النصب فى نحو "كل رجل وضيعته" على تقدير "كل رجل كائن وضيعته" فقد ادعى ما لم يقله عربى؛ فلا التفات إليه، ولا تعريج عليه"[2].

موقف النحاة من ابن مالك:

اعترض أبوحيان على ابن مالك فيما ذكره من أنه لا خلاف فى وجوب الرفع فى نحو "أنت ورأيك" و"أنت أعلم ومالك"، محتجا بأن الصيمرى أجاز النصب على المعية فى "كل رجل وضيعته" ومثله "أنت ورأيك" ، فالخلاف قائم .

جاء فى الارتشاف: "وذكر ابن مالك أنه لا خلاف فى وجوب الرفع فى "أنت ورأيُك" و"أنت أعلمُ ومالُك" فأما "أنت ورأيُك" فتقدم خلاف الصيمرى فيه، وهو أنه يجوز فيه النصب، نحو ما أجازه فى: كل رجل وضيعته"[3].

والحق: أن المسألة فيها ثلاثة مذاهب : وجوب الرفع بلا تأويل وهو مذهب سيبويه والجمهور، وجواز النصب على المعية بلا تأويل وهو مذهب الصيمرى، وجواز النصب على المعية بتأويل خبر محذوف، وهو مذهب بعض النحاة.

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ٢٥٤).
(٢) المصدر السابق .
(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٦).

ولضعف المذهبين المخالفين لسيبويه والجمهور، لم يلتفت إليهما ابن مالك؛ فنفى الخلاف فى وجوب العطف.

وقد صحَّحَ أبوحيان نفسُه مذهبَ الجمهورِ، فقال: "... فصار فى المسألة ثلاثة مذاهب، الصحيح وجوب الرفع بلا تأويل، وهو قول الجمهور"[1].

(١) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٦، ١٤٨٧).

(١١)

الإجماع على عدم جواز إضافة النَّيف إلى العشرة فى العدد المركب إلا فى الضرورة الشعرية

اختلف النحويون فى إضافة النيف إلى العشرة فى العدد المركب إذا لم يُضَفْ مجموعُه إلى غير المميَّز[١].

فذهب البصريون إلى عدم جواز إضافة النيف إلى العشرة فى العدد المركب إذا لم يضف العدد بجملته إلى غير المميَّز .

---

(١) يجوز أن تضاف الأعداد المركبة إلى غير مميزها، ما عدا (اثنى عشر، واثنتى عشرة) وفيه حينئذ ثلاثة آراء:

الأول ــ وهو الأجود ــ : أن يبقى الجزآن على ما كانا عليه قبل الإضافة من البناء والفتح. تقول: هذه خمسة عَشرَك، ومررت بخمسة عَشرَك.

الثانى: إعراب العجز مع بقاء الصدر على بنائه، كبعلبك.

تقول: هذه خمسة عشرُك (بضم الراء)، ومررت بخمسة عشرك (بكسر الراء) حكاه سيبويه عن بعض العرب.

الثالث: إضافة الصدر إلى العجز، مع زوال البناء، فيعرب الصدر بحسب العوامل، ويجر العجز بالإضافة.

حكى الفراء: ما فعلت خمسةُ عَشرك (برفع خمسة، وجر عشر).

ولم يجز إضافة اثنى عشر، واثنتى عشرة؛ لأن (عشر) فيهما واقع موقع نون المثنى، وهذه النون لا تجامع الإضافة، فكما أن الإضافة تمنع مع النون، فكذلك مع ما وقع موقعها، وغيرهما من الأعداد المركبة ليس كذلك .

ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٤٠٢)، والمساعد (٢/ ٨١)، وشرح ابن عقيل (٤/ ٧٤)، والتصريح (٢/ ٢٧٥)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/ ٧١).

فلا يجوز: أحدَ عشرٍ، وثمانيَ[1] عشرةٍ، ونحوه، إلا في الضرورة الشعرية، كما في قول الراجز:

كلفتُ مِن عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ ∴ بنتَ ثمانيَ عَشْرَةٍ مِن حِجَّتِهْ[2]

وذهب الكوفيون[3] إلى جواز ذلك مطلقا، نثرا وشعرا.

---

(١) يجوز في ياء (ثماني) عند التركيب مع (عشرة) أربعة أوجه:
الأول: الفتح ــ وهو الأجود ــ تقول: (ثمانيَ عَشْرةَ) كما تقول: أحدَ عَشَرَ.
الثاني: السكون. تقول (ثمانيْ عشرةَ)، كما سكنت ياء (معدي كرب).
الثالث: الحذف وبقاء كسر النون دليلا عليها. تقول: (ثمان عشرةَ).
الرابع: الحذف وفتح النون. تقول: (ثمانَ عشرةَ).
ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٤٠٣)، والمساعد (٢/ ٨٢)، وشفاء العليل (٢/ ٥٦٨)، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٤/٧٢).

(٢) البيتان من الرجز، قالهما: نقيع بن طارق في: التصريح (٢/٢٧٥)، والعيني على الأشموني (٤/ ٧٢)، وبلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٣٣) ــ (البيت الثاني فقط، وروايته (علق) بدلا من (كلف)، وشرح التسهيل (٢/ ٤٠٢)، وشفاء العليل (٢/٥٦٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٢١٩) (البيت الثاني فقط)، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٤/ ٧٢).
والشاهد فيه قوله: "ثماني عشرة" حيث أضاف الصدر إلى العجز بدون إضافة العدد كله إلى غير مميز، وهذا ضرورة عند البصريين ومن وافقهم، وأجازه الكوفيون مطلقا. وادعى ابن مالك الإجماع على عدم جوازه، وليس بصحيح.

(٣) ينظر مذهبهم في: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٣٣)، والمساعد (٢/٨٢)، وشفاء العليل (٢/ ٥٦٨)، والتصريح (٢/ ٢٧٥، ٢٧٦)، وهمع الهوامع (٢/ ٢١٩)، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٤/٧٢).

فيجوز عندهم: هذه خمسة عشرٍ، ورأيت خمسة عشرٍ، ومررت بخمسة عشرٍ.

قال ابن عصفور: "وأجاز أهل الكوفة أن تضيف النيف إلى العدد، فتقول: هذا أحدَ عشرٍ، واستدلوا على ذلك بقوله:

عَنَّ من عنانه وشقوته ∴ بنتَ ثمانى عشرةٍ من حجته

وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس، وهو مشبه ببعلبك ضرورة"[1].

وقال أيضا: "ولا تجوز إضافة النيف إلى العشرة إلا فى ضرورة، نحو قوله:

∴ بنت ثمانى عشرة من حجته"[2]

وقال السيوطى: "وجوز الكوفية إضافته (أى: النيف أو البضع) إليها (أى: العشرة)، واستدلوا بقوله:

∴ بنت ثمانى عشرة من حجته

وأجيب بأنه ضرورة؛ إذ لا معنى لهذه الإضافة؛ لأنها إما بمعنى: "اللام أو "من"، والنيف ليس للعشرة، ولا منها، بل هو زيادة عليها"[3].

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

نقل ابن مالك فى التسهيل إجماع النحاة على عدم جواز إضافة النيف إلى العشرة فى العدد المركب، إلا فى الضرورة الشعرية، ومن ثم قال: "ولا يجوز بإجماع "ثمانى عشرةٍ" إلا فى الشعر"[4].

---

(١) شرح الجمل (٢/٣٣).
(٢) المقرب ومعه مثل المقرب (٣٨٧).
(٣) همع الهوامع (٣/٢١٩ ، ٢٢٠).
(٤) التسهيل (١١٨).

موقف النحاة من ابن مالك:

تعقب النحاة[1] ابن مالك فيما نقله من إجماع فى هذه المسألة محتجين بأن المسألة موضع خلاف بين البصريين والكوفيين.

قال الشيخ أبوحيان: "ودعوى الإجماع فى "ثمانى عشرة" بالإضافة أنه لا يجوز إلا فى الشعر باطلة، بل تقدم النقل عن الكوفيين أنهم أجازوا إضافة الصدر إلى العجز مطلقا، دون بناء، وإن كان البناء هو الأجود، ولا يخصون ذلك بثمانى عشرة، والبصريون حملوا ذلك على الضرورة على تقدم صحة النقل فيه"[2].

وقال الشيخ خالد: "وقول ابن مالك فى التسهيل: "ولا يجوز بإجماع "ثمانى عشرة إلا فى الشعر" مردود؛ فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وفى غيره، كما قال الموضح؛ فليس نقل الإجماع بصحيح"[3].

فالمسألة إذن فيها خلاف مشهور بين البصريين والكوفيين ودعوى الإجماع فيها غير صحيحة.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ٧٦٠)، والمساعد (٢/ ٨١، ٨٢). وشفاء العليل (٢/ ٥٦٨)، والتصريح (٢/ ٢٧٦)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/ ٧١، ٧٢)، والعينى على الأشمونى (٤/ ٧٢).

(٢) ارتشاف الضرب (٣/ ٧٦٠).

(٣) التصريح (٢/ ٢٧٦).

(١٢)

الإجماع على عدم جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور

فعلا التعجب فى الأصل متصرفان حتما، إلا أنهما بعد صياغتهما للتعجب (ما أفعلَه، وأفعِلْ به) صارا جامدين، غير متصرفين؛ وذلك لما يلى[١]:

أ - خروجهما عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، ومجيئهما على طريقة واحدة، فـ(أفْعَلَ) لا يستعمل منه غير الماضى كـ(عسى ونعم وبئس) ، و(أفْعِلْ به) لا يستعمل منه غير الأمر كـ"تَعَلَّمْ" بمعنى: اعلَمْ .

ب - الاستغناء عن تصرفهما بتصرف غيرهما، كـ"يَدَعُ" و"يَذَرُ" فقد استُغنى عن ماضيهما بـ"تَرَكَ" .

جـ - تضمنهما معنى الحرف الذى كان ينبغى أن يوضع للتعجب، والحروف لا تتصرف .

ولهذا فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز الفصل بين فعلى التعجب ومعمولهما بغير الظرف والجار والمجرور المتعلقين بهما[٢]؛ وذلك لضعفهما بعدم التصرف .

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٠)، والمساعد (٢/ ١٥٦) والتصريح (٢/ ٩٠)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/٢١) .

(٢) اختلف النحاة فى الفصل بين فعل التعجب ومعموله (المتعجب منه) بالظرف والجار والمجرور المتعلقين به، فأجازه جماعة=

فلا يجوز عندهم الفصل بينهما بالحال، ولا بالتمييز، ولا بالنداء، ولا بالمصدر، ولا بـ"لولا" الامتناعية ومصحوبها.

فلا يقال عندهم: ما أحسنَ مقبلا محمدا، ولا: أحسنُ رجلا بمحمد، ولا: ما أكرمَ يا خالدُ محمدا، ولا: ما أحسنَ إحسانا زيدا، ولا: ما أحسنَ لولا بخلُه عَمرًا.

=منهم: الفراء، والجرمي، والمازني، والزجاج، والفارسي، واختاره ابن عصفور، وابن مالك، وأبوحيان، وأكثر المتأخرين،وهو الراجح؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما؛ ولكثرة ما سمع من ذلك نثرا وشعرا، ومنه قول عمر بن معد يكرى: "لله در بني سليم! ما أحسن في الهيجاء لقاءها وأكرم في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها" .

وقول العباس بن مرداس (رضي الله عنهم) :

وقال نبي المسلمين تقدموا .·. وأحبب إلينا أن تكون المقدما

ومنعه جماعة، منهم: الأخفش، والمبرد، وابن السراج . ولا حجة لهم في ذلك .

أما إذا لم يتعلق الظرف أو الجار والمجرور بفعل التعجب، فلا يجوز الفصل بهما بإجماع النحاة ، نحو: ما أحسنَ جالسًا عندك وما أصلحَ آمرك بمعروف، فلا يجوز: ما أحسن عندك جالسا، ولا: ما أصلح بمعروف آمرك؛ لأن (عند) متعلقة بـ(جالس) و(بمعروف) متعلقة بـ(آمرك) وليس بفعل التعجب.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥٠)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٨)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٠ ـ ٢٠٧٢). والمساعد (٢/ ١٥٧)، والتصريح (٢/ ٩٠)؛ وهمع الهوامع (٣/ ٤٠).

وذهب الجرمي[1] من البصريين وهشام[2] من الكوفيين إلى جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالحال، نحو: ما أحسنَ مقبلا محمدا، وما أجملَ متحجبةً هندا[3].

وانفرد الجرمي بجواز الفصل بينهما بالمصدر، نحو: ما أحسن إحسانا زيدا[4].

ورده الجمهور بأن فعل التعجب لا مصدر له أصلا؛ إذ هو لإنشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كـ نعم وبئس[5].

وذهب ابن كيسان[6] إلى جواز الفصل بينهما بـ"لولا" الامتناعية ومصحوبها، نحو: ما أحسنَ لولا بخلُه زيدا

---

(١) هو: صالح بن إسحاق مولى بنى جَرْم (من قبائل اليمن) نشأ فى البصرة، وزامل المازنى، من مؤلفاته: التنبيه، وتفسير أبيات سيبويه، والأبنية والتصريف، توفى فى بغداد سنة (٢٢٥هـ).
تنظر ترجمته فى: شذرات الذهب (٢/ ٥٧)، والأعلام (٣/١٨٩).

(٢) هو: هشام بن معاوية أبو عبدالله الضرير، أنبه تلاميذ الكسائى بعد الفراء، له فى النحو: الحدود، والمختصر، والقياس، توفى سنة (٢٠٩هـ). تنظر ترجمته فى: إنباه الرواة (٣/ ٣٦٤)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٢٨).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧١)، والمساعد (٢/ ١٥٧) والتصريح (٢/ ٩٠)، وهمع الهوامع (٣/ ٤٠)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ٢٥).

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

(٥) ينظر: حاشية الصبان على الأشمونى (٣/ ٢٥).

(٦) هو: أبوالحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب، وغيرهما، من مؤلفاته: المهذب، والمختار فى علل النحو والفاعل والمفعول به، وغيرها، توفى فى بغداد سنة (٢٩٩هـ).
تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١/ ١٨، ١٩)، والأعلام (٥/٣٠٨).

وأحسنِ لولا بخلُه بزيدِ[1].

قالوا: ولا حجة له على ذلك[2].

وأجاز ابن مالك الفصل بينهما بالنداء، واستدل بقول على بن أبىطالب (ﷺ) لعمار بن ياسر (رضى الله عنهما) : "أعزِزْ علىَّ أبا اليقظانِ أنْ أراك صريعا مُجَدَّلا"[3] .

قال: "ففصل بين (أعزز) و(أن أراك) بـ(علىَّ) و(أبا اليقظان) وهذا مصحِّح الفصلَ بالنداء"[4].

فالشاهد فيه فاصلان: الجار والمجرور (على) المتعلقان بفعل التعجب، وقد اختلف فيه، والصحيح جوازه؛ لكثرة وروده نثرا وشعرا، والمنادى (أبا اليقظان) والصحيح قصره على المسموع.

وجعل ابنه بدرالدين الفصل بالمنادى كالفصل بالحال ممتنع بلا خلاف، ولم يلتفت إلى رأى أبيه، ومن ثم قال: "ولا خلاف فى امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه، ولا فى امتناع الفصل بينه وبين المتعجب بغير الظرف والجار والمجرور ، كالحال والمنادى"[5].

---

(١) ينظر: التسهيل (١٣١)، وشرح التسهيل (٣/ ٤٣)، والمساعد (١٥٨/٢)، وشفاء العليل (٢/ ٦٠٤)، والتصريح (٢/ ٩٠)، وهمع الهوامع (٣/ ٤٠)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢٥/٣).

(٢) ينظر : المصادر السابقة .

(٣) ينظر هذا القول فى: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧١)، والمساعد (١٥٧/٢) والجدلة (بفتح الجيم والدال) : الأرض.

(٤) شرح التسهيل (٣/ ٤١)، وينظر: المساعد (٢/ ١٥٧)، والتصريح (٩٠/٢).

(٥) شرح الألفية (٣٣١).

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

حكى ابن مالك إجماع النحاة على عدم جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور، فقال في شرحه للتسهيل: "ولا خلاف في عدم تصرف فعلى التعجب ... ولا خلاف في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور، نحو: ما أحسنَ زيدا مقبلا، وأكرِمْ به رجلا، فلو قلت: ما أحسن مقبلا زيدا وأكرِمْ رجلا به لم يجز بإجماع"(١).

وقال في شرحه للكافية الشافية: "ولا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور".

وقد تبع ابنُ مالكٍ في ذلك العلامةَ الرضيَّ حيث سبقه بنقل اتفاق النحاة في هذه المسألة، فقال: "... وأما الفصل بين الفعلين والمتعجَّبِ منه، فإن لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا(٢) ... وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف ، نحو: ما أحسن قائما زيدا!؛ وذلك لأنه نوعُ تصرُّفٍ في عَلَمِ التعجبِ، وإن كان بين الفعل والفضلة"(٣).

---

(١) شرح التسهيل (٣/ ٤٠).

(٢) أجمع النحاة على عدم جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور غير المتعلقين بفعل التعجب، نحو: ما أحسن جالسا عندك، وما أصلح أمرَك بمعروف.

فلا يجوز بإجماع: ما أحسن عندك جالسا، ولا: ما أصلح بمعروف، أمرك.

ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٠، ٢٠٧١)، والمساعد (٢/١٥٧).

(٣) شرح كافية ابن الحاجب (٤/ ٢٣٢).

ومن العجب ان ابن مالك الذى حكى الإجماع على المنع تبعا للرضى، يصحح هو الفصل بالنداء، ويخالفه ابنه بدرالدين فى ذلك كما سبق بيانه.

وكذلك ينص فى تسهيله [1] على رأى ابن كيسان القائل بجواز الفصل بلولا الامتناعية، فأين الإجماع فى هذه المسألة؟!

موقف النحاة من ابن مالك:

اعترض الشيخ أبوحيان على ابن مالك وابنه بدرالدين فيما نصا عليه من إجماع فى هذه المسألة، قال: "وما ذكراد ليس بصحيح"[2].

ثم ذكر آراء المخالفين للجمهور فى هذه المسألة، على ما تقدم ذكره.

وما ذكره أبوحيان هو الصحيح، فالمسألة خالف فيها كثير من النحاة، وقد نص ابن مالك نفسه على رأى ابن كيسان، وخالف هو أيضا فيها فأجاز الفصل بالنداء، وهو مسموع فى الكلام الفصيح.

(١) التسهيل (١٣١)، وينظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٣).
(٢) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧١).

(١٣)

الإجماع على جواز النصب والجر فى الضمير المضاف إلى اسم الفاعل المقترن بـ(أل) إذا كان مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر

اسم الفاعل المقترن بـ(أل) يعمل عمل فعله مطلقا، سواء أكان بمعنى الماضى، أم بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه وقع موقعا يجب فيه تأويله بالفعل[١].

تقول: هذا المكرمُ زيدًا أمس أو الآن أو غدا .

واسم الفاعل المقترن بـ(أل) إذا كان غير مثنى، وغير مجموع جمع مذكر سالم، وأضيف إلى الضمير، نحو: "الضاربُك" و"الضارباتُك" ففى الضمير ثلاثة أقوال[٢] :

أحدها: أنه فى موضع نصب فقط، وهو قول سيبويه والأخفش.

والثانى: أنه فى موضع جر فقط ، وهو قول الرمانى، وأحد قولى المبرد، ووافقهما الزمخشرى.

والثالث: جواز الوجهين، وهو قول الفراء.

---

(١) خالف الرمانى ــ وقيل: المازنى ــ الجمهور، فذهب إلى أن اسم الفاعل المقترن بـ"أل" لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الماضى فقط . والراجح رأى الجمهور.
ينظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٢، ٢٢٧٣)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٩٦).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٨٦)، وارتشاف الضرب (٥/٢٢٧٦)، والمساعد (٢/ ٢٠٤)، وشفاء العليل (٢/ ٦٣٠).

أما إذا كان اسم الفاعل مثنى، أو جمع مذكر سالم، نحو: الضارباك، والضاربوك ـ ولا يكون إلا محذوف النون[1] ـ ففيه قولان[2]:

أحدهما: أنه فى موضع جر فقط، وهو قول الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة.

والثانى: جواز الوجهين، والأحسن الجر، وهو قول سيبويه.

ـ أما إذا كان اسم الفاعل نكرة فالضمير فى موضع جر فقط باتفاق، نحو "ضاربوك".

قال سيبويه: "إذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجه الجر، لأنك إذا كففت[3] النون من هذه الأسماء فى المظهر كان الوجه الجر، إلا فى قول من قال:

الحافظو عورة العشيرة[4]

---

(١) نون اسم الفاعل المثنى أو المجموع جمع مذكر سالم تثبت، فلا يجوز فى مفعوله إلا النصب، نحو: هذان المكرمان زيدا، وهؤلاء المكرمون زيدا.

وتحذف هذه النون عند الإضافة ، نحو: هذان المكرما زيد، وهؤلاء المكرمو زيد .

هذا إذا كان معمول اسم الفاعل اسما ظاهرا.

أما إذا كان معموله ضميرا، فيجب حذف هذه النون مطلقا، ولا تثبت إلا فى الضرورة الشعرية، كما فى قوله:

هم القائلون الخير والآمرونه

ينظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق ، والمساعد (٢/ ٢٠٤)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٤٦، ٢٤٧).

(٣) أى: حذفت .

(٤) جزء بيت من المنسرح، وتمامه: =

ولا يكون فى قولهم: "هم ضاربوك" أن تكون الكاف فى موضع النصب؛ لأنك لو كففت النون فى الإظهار لم يكن إلا جرا، ولا يجوز فى الإظهار: هم ضاربو زيدا؛ لأنها ليست فى معنى (الذى)؛ لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت فى (الذى)" [1].

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

ادَّعى ابن مالك فى شرحه للتسهيل إجماع النحاة على جواز النصب والجر فى الضمير المضاف إلى اسم الفاعل المقترن بـ(أل) إذا كان مثنى أو مجموعا، ومن ثم قال: "وأما الضمير فى نحو: جاء الزائراك، والمكرموك، فجائز فيه الوجهان بإجماع؛ لأنهما جائزان فى الظاهر الواقع موقعه"[2].

وقوله: "فى الظاهر الواقع موقعه" نحو: هذان الضاربا زيد (زيدا)، وهؤلاء الضاربو زيد (زيدا) ، فيجوز فى (زيد) وجهان: الجر على أن حذف النون للإضافة، وهو الأصل المعهود فى الكلام والنصب على أنها حذفت تخفيفا للطول[3].

= الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطفُ

نسبه سيبويه لرجل من الأنصار فى الكتاب (١/ ١٨٥، ١٨٦).

وبلا نسبة فى: همع الهوامع (١/ ١٦٣)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٤٧)، وروايته: من ورائهم وكف .

والنطف والوكف (بزنة : جبل) : الجور والعيب.

والشاهد فيه: قوله: "الحافظو عورة" حيث حذف النون من اسم الفاعل المجموع جمع مذكر سالم (الحافظو) تخفيفا، وليس للإضافة بدليل نصب ما بعده .

(١) الكتاب (١/ ١٨٧).

(٢) شرح التسهيل (٣/ ٨٦).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥٢، ٥٥٣).

موقف النحاة من ابن مالك :

اعترض أبوحيان وابن عقيل على ابن مالك فيما ذكره من إجماع فى هذه المسألة، وبينا أن المسألة موضع خلاف بين النحاة .

جاء فى الارتشاف: "فإن كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعا بالواو والنون نحو: جاء الزائراك، والمكرموك، فقال ابن مالك: جائز فيه الوجهان بإجماع، ودعوى الإجماع باطلة؛ بل الخلاف فى المسألة، ذهب سيبويه إلى جواز الوجهين، وذهب الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة إلى أنه فى موضع جر فقط"(١).

وجاء فى المساعد : "فإن قلت: هذان الضارباك، أو هؤلاء الضاربوك، جاز كون الكاف فى موضع نصب ، ويكون سقوط النون للطول، وكونها فى موضع جر، ويكون سقوط النون للإضافة ، وقال المصنف: إن الوجهين جائزان فى هذا بإجماع . وليس كذلك، بل جوازهما قول سيبويه. وقال الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة: هو فى موضع جر فقط؛ إذ الأصل سقوط النون للإضافة، فلا يُعدل عنه إلا إذا تعيَّنَ غيره، كما فى نحو قولك: هذان الضاربا زيدا (بنصب زيد)" (٢).

والظاهر ما ذكره أبوحيان وابن عقيل، فالمسألة خلافية، كما سبق بيانه .

---

(١) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٦، ٢٢٧٧).
(٢) المساعد (٢/ ٢٠٤)، وينظر: حاشية الصبان على الأشمونى (٢/٢٤٧).

(١٤)

الإجماع على منع العطف على معمولَىْ عاملين ليس أحدهما جارًّا

أجمع النحاة على جواز العطف على معمولَىْ عامل واحد، نحو: إنَّ محمدا قائمٌ وبكرا جالسٌ.

وأجمعوا أيضا على جواز العطف على معمولات عامل واحد نحو: أعلمَ زيدٌ عمرا بكرا جالسا، وأبوبكر خالدا سعيدا منطلقا.

وكذلك أجمعوا على منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو: إنَّ زيدا ضاربٌ أبوه لعمرو، وأخاك غلامُه بكر، أى: وإن أخاك ضاربٌ غلامُه لبكرٍ[1].

أما العطف على معمولى عاملين، فإما أن يكون أحد العاملين جارا أولا[2].

أولا: إن لم يكن أحدهما جارا، نحو: كان آكلا طعامَك عمرٌو وتمرَك بكرٌ (أى: وكان آكلا تمرك بكرٌ).

فمذهب سيبويه والجمهور المنع مطلقا؛ لأن الحرف الواحد لا يقوى على القيام مقام عاملين؛ لضعفه . وما أوهم ذلك فعلى تقدير عامل بعد العاطف.

وذهب جماعة (قيل: منهم الأخفش) إلى الجواز مطلقا.

---

(١) ينظر: مغنى اللبيب (٤٦٢)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١٢٢/٣).

(٢) تنظر آراء النحاة فى هذه المسألة فى: ارتشاف الضرب (٢٠١٤/٤ ــ ٢٠١٦)، ومغنى اللبيب (٤٦٢، ٤٦٣)، والمساعد (٤٧١/٢)، وشفاء العليل (٢/ ٧٩٣، ٧٩٤)، وهمع الهوامع (١٩٠/٣)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١٢٢/٣، ١٢٣).

ثانيا: إن كان أحدهما جارا، فإن كان مؤخرا، نحو: زيدٌ فى الدار والحجرةِ عمرٌو (أى: وفى الحجرة عمرو)، ففيه الخلاف السابق.

وإن كان مقدما، نحو: فى الدار زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو فالمشهور عن سيبويه المنع (وبه قال المبرد وابن السراج وهشام).

والمشهور عند الأخفش الجواز (وبه قال الكسائى والفراء والزجاج).

وقيل: إن ولى المخفوضُ العاطفَ جاز، وإلا امتنع.

موقف ابن مالك من هذه المسألة:

حكى ابن مالك إجماع النحاة على منع العطف على معمولى عاملين ليس أحدهما جارا، ومن ثم قال فى شرحه للتسهيل: "وأجمعوا على منع العطف على عاملين[1] إن لم يكن أحدهما جارا"[2].

موقف النحاة من ابن مالك:

اعترض أبوحيان، وابن هشام، وابن عقيل، والأشمونى[3] على ابن مالك فيما حكاه من إجماع على المنع فى هذه المسألة؛ إذ إن من النحاة من قال بالجواز مطلقا.

قال أبوحيان: "فلو ناب[4] مناب عاملين فمذاهب، أحدها: القول بالجواز مطلقا، سواء أكان أحد العاملين جارا أم لم يكن، فإن لم يكن

---

(١) قال ابن هشام : "العطف على معمولىْ عاملين . وقولهم: "على عاملين" فيه تجوُّز".
ـ مغنى اللبيب (٤٦٢) .
(٢) شرح التسهيل (٣/ ٣٧٨) .
(٣) ينظر: شرحه للألفية (٣/ ١٢٢، ١٢٣) .
(٤) أى: حرف العطف .

جارا ، نحو: "كان آكلا طعامَك زيدٌ، وتمرًا عمرٌو" أى: وكان آكلا تمرا عمرو، فذكر ابن مالك فى شرحه الإجماع على منع ذلك، وليس بصحيح، بل ذكر الفارسى فى بعض كتبه جواز ذلك مطلقا عن قوم من النحويين، ونسب للأخفش"(١).

وقال ابن هشام: "... وأما معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جارا، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعا، نحو: "كان آكلا طعامَك عمرٌو وتمرَك بكرٌ" وليس كذلك، بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخفش"(٢).

وقال ابن عقيل: " ... ومن النحويين من أجاز ذلك مع كل عامل، ذكره الفارسى، ونسب للأخفش، فيجوز على هذا: كان آكلا طعامَك زيدٌ، وتمرًا عمرٌو، أى: وكان آكلا تمرًا، ونقل المصنف الإجماع على منع ذلك غير جيد"(٣).

فالمسألة خالف فيها جماعة (قيل: منهم الأخفش)، إلا أن الراجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، ولعل هذا ما جعل ابن مالك يذكر الإجماع فيها، غير ملتفت إلى رأى المخالفين؛ لضعفه.

(١) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠١٤).
(٢) مغنى اللبيب (٤٦٢).
(٣) المساعد (٢/ ٤٧١).

خاتمة البحث

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، وصلواته وتسليماته الطيبات، المباركات على تِمِّ رسله، وتمام أنبيائه محمد (ﷺ) المخصوص بأفصح اللغات، وعلى آله وأصحابه الثقات، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ٠

وبعد ...

فقد يسر الله (عزوجل) ــ بفضله وتوفيقه ــ إنجاز هذه الدراسة النحوية، التحليلية لموضوع: "الإجماع عند ابن مالك بين الحقيقة والادّعاء"٠

وقد أسفرتْ هذه الدراسةُ عن كثير من النتائج، وأهمها ما يلى:

١ - أن ابن مالك اعتمد الإجماع كدليل من أدلة النحو، وحجة من حججه القاطعة بعد السماع والقياس٠

٢ - أثبتُّ أن ابن مالك بَراء مما نسب إليه من القول بإجماع النحاة على بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة٠

٣ - بيَّنتُ أن الدمامينى أصاب فى دفاعه عن ابن مالك فى نقله الإجماع على جواز نحو: "فى داره زيدٌ" على أن (زيد) مبتدأ مؤخر٠

٤ - جواز حذف العائد المنصوب من الجملة الواقعة خبرا إذا كان المبتدأ (كُلاًّ) أو ما أشبهه فى إفادة العموم، ليس مجمعا عليه كما قال ابن مالك ــ بل هو رأى الفراء وحده، أو الفراء والكسائى٠

٥ - تقديم خبر (ليس) على اسمها ورد في القرآن الكريم، وأشعار العرب؛ فوجب قبوله، وما حكاه ابن دُرُسْتُوَيْه من خلاف ضعيف لا يقدح في إجماع النحاة على جوازه.

٦ - عدم صحة دعوى ابن مالك الإجماع على بطلان عمل (ما) عمل (ليس) إذا زيدت بعدها (إنْ).

٧ - أثبتُ براءة المبرد مما نسب إليه من القول بجواز دخول لام الابتداء على خبر (أنَّ) مفتوحة الهمزة، وهذا يصحِّحُ قول ابن مالك بإجماع النحاة على منع ذلك.

٨ - الراجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من جواز الإعمال والإهمال في (ليت) إذا اتصلت بها (ما) الحرفية، الزائدة، غير الموصولة، والإهمال أحسن، خلافا لما انفرد به الفراء من القول بوجوب الإعمال.

٩ - ابن مالك محقٌّ فيما ذكره من إجماع على جواز رفع الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) بعد مجئ الخبر؛ لأن الخلاف ليس في الرفع، بل في وجه الرفع.

١٠ - ابن مالك غير محقٍّ فيما ذكره من إجماع على بطلان عمل (لا) النافية للجنس إذا كان اسمها معرفة، إلا إذا أراد إجماع البصريين فحسب.

١١ - الراجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من وجوب الرفع عطفا في نحو : "أنت ورأيُك" و"أنت أعلمُ ومالُك" وعدم جواز النصب على المعية .

١٢ - عدم صحة دعوى ابن مالك الإجماع على عدم جواز إضافة النَّيِّف إلى العشرة فى العدد المركب إلا فى الضرورة الشعرية لأن فى المسألة خلافا بين البصريين والكوفيين ٠

١٣ - عدم صحة دعوى ابن مالك الإجماع على عدم جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور؛ فقد خالف فيها كثير من النحاة، وأجاز ابن مالك نفسه الفصل بالنداء، وهو وارد فى الفصيح من الكلام ٠

١٤ - عدم صحة دعوى ابن مالك الإجماع على جواز النصب والجر فى الضمير المضاف إلى اسم الفاعل المقترن بـ(أل) إذا كان مثنى أو جمع سلامة لمذكر، نحو: (الضارباك) و(الضاربوك) فقد ذهب الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة إلى أن هذا الضمير فى موضع جر فقط٠

١٥ - الراجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من عدم جواز العطف على معمولَىْ عاملين ليس أحدهما جارا، نحو: "كان آكلا طعامك عمرٌو، وتمرَك بكرٌ"٠

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

أهم المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم .

١ ـ ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبداللطيف الزبيدى ـ تحقيق الدكتور/ طارق الجنابى (مكتبة النهضة العربية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

٢ ـ الإجماع فى الدراسات النحوية للدكتور/ حسين رفعت حسين (عالم الكتب ـ القاهرة ـ ط: الأولى ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م).

٣ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبىحيان ـ تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور/ رمضان عبدالتواب (مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

٤ ـ الأصول فى النحو لابن السراج ـ تحقيق الدكتور/ عبدالحسين الفتلى (مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط:الثالثة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).

٥ ـ أصول النحو العربى للدكتور/ حمود أحمد نحلة (دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ ٢٠٠٢م).

٦ ـ أصول النحو العربى للدكتور/ محمود سليمان ياقوت (دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ ٢٠٠٠م).

٧ ـ أصول النحو عند ابن مالك للأستاذ/ خالد سعد شعبان (مكتبة الآداب ـ القاهرة ـ ط: الأولى ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).

٨ ـ الأعلام للزركلى (دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط: الخامسة ١٩٨٠م).

٩ ـ الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ـ تحقيق الأستاذ الدكتور/ حمدى عبدالفتاح مصطفى خليل (مطبعة الجريسى ـ القاهرة ـ ط: الثانية ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

١٠ - إنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطى ـ تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ط: الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) .

١١ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى (المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ـ ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).

١٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ـ تحقيق فضيلة الشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد (دار الثقافة الغربية ـ بيروت).

١٣ - الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى ـ تحقيق الدكتور/ حسن شاذلى فرهود (دار العلوم للطباعة والنشر ـ ط:الثانية ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

١٤ - البحر المحيط لأبى حيان (دار الفكر ـ ط: الثانية ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).

١٥ - البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ـ تحقيق الدكتور/ عيد بن عياد الثبيتى (دار الغرب الإسلامى ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م).

١٦ - بغية الوعاة الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ـ تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم (مطبعة عيسى البابى الحلبى ـ ط: الأولى ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م).

١٧ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ ط: الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

١٨ - التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان ـ تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى (دار القلم ـ دمشق ـ ط: الأولى جـ١ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، وجـ٢ ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م، وجـ٣

١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م، جـ٤ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م، وجـ٥ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م).

١٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق الأستاذ/ محمد كامل بركات (دار الكاتب للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م).

٢٠ - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بدون).

٢١ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني - تحقيق الدكتور/ محمد بن عبدالرحمن المفدى (ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٣م).

٢٢ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى - تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن على سليمان (مكتبة الكليات الأزهرية - ط: الثانية).

٢٣ - الجمل فى النحو للزجاجى - تحقيق الدكتور/ على توفيق الحمد (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط: الخامسة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).

٢٤ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى - تحقيق الدكتور/ فخرالدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).

٢٥ - حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (دار الفكر - بدون).

٢٦ - حاشية الشيخ يس على التصريح (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بدون).

٢٧ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بدون).

٢٨ - الخصائص لابن جنى ـ تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار (المكتبة العلمية ـ ط: الثانية ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م).

٢٩ - خطاب الماردى وآراؤه النحوية للأستاذ الدكتور/ أحمد الزين على العزازى (دار الأرقم ـ الزقازيق ـ ط: الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).

٣٠ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى ـ تحقيق لجنة إحياء التراث العربى (دار الآفاق الجديدة ـ بيروت).

٣١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق فضيلة الشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد (مكتبة التراث ـ القاهرة ـ ط: العشرون ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

٣٢ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ـ تحقيق الأستاذ/ محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط:الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).

٣٣ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينى (دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ـ بدون).

٣٤ - شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد والدكتور/ محمد بدوى المختون (هجر للطباعة والنشر ـ ط: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).

٣٥ - شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ـ تحقيق الدكتور/ صاحب أبوجناح (بدون).

٣٦ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ـ تحقيق الأستاذ/ عدنان عبدالرحمن الدورى (مكتبة العانى ـ بغداد ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م).

٣٧ - شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ـ تحقيق فضيلة الشيخ/ محمد محيى‌الدين عبدالحميد (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ بدون).

٣٨ - شرح كافية ابن الحاجب للرضى ـ تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط:الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).

٣٩ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم أحمد هريدى (مركز البحث العلمى ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٤٠ - شرح المفصل لابن يعيش (مكتبة المتنبى ـ القاهرة ـ بدون).

٤١ - شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ـ تحقيق الدكتور/ الشريف عبدالله على الحسينى بركات (المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ ط الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

٤٢ - الكتاب لسيبويه ـ تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون (دار الجيل ـ بيروت ـ بدون).

٤٣ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى ـ تحقيق الأستاذ/ عبدالرزاق المهدى (دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م).

٤٤ - لسان العرب لابن منظور ـ تحقيق الأستاذ/ عبدالله على الكبير، وآخرين، (دار المعارف ـ مصر ـ بدون).

٤٥ - لمع الأدلة فى أصول النحو لأبى‌البركات الأنبارى ـ تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغانى (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م).

٤٦ - مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ العدد السادس عشر (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

٤٧ - المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب ـ تحقيق الأستاذ/ على حيدر (دمشق ـ ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م).

٤٨ - المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل ـ تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات (مركز البحث العلمى ـ مكة المكرمة ـ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

٤٩ - معانى القرآن للفراء جـ١ تحقيق الأستاذين / أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار، وجـ٢ تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار، وجـ٣ تحقيق الدكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى ومراجعة الأستاذ/ على النجدى ناصف (دار السرور ـ بدون).

٥٠ - المفصل فى علم العربية للزمخشرى (دار الجيل ـ بيروت ـ ط: الثانية ـ بدون).

٥١ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ـ تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ، والأستاذ/ محمد على حمد الله، ومراجعة الأستاذ/ سعيد الأفغانى (دار الفكر ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).

٥٢ - المقتضب للمبرد ـ تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).

٥٣ - المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور ـ تحقيق الأستاذين/ عادل أحمد عبدالموجود، وعلى محمد معوض (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

٥٤ - نتائج التحصيل فى شرح كتاب التسهيل لمحمد بن أبى بكر المرابط الدلائى ـ تحقيق الدكتور/ مصطفى الصادق العربى (بدون).

٥٥ - نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ـ تحقيق الشيخين / عادل أحمد عبدالموجود، وعلى محمد المعوض (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م).

٥٦ - همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ـ تحقيق الأستاذ/ أحمد شمس الدين (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط:الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).